ومؤسسات التعدين الكبرى في الدول الصناعية المتقدمة.

بعد نشر نتائج الابحاث العلمية التي تمت في البحر الاحمر والتي تضمنت تقويما مبالغا فيه للقيمة الاقتصادية للمعادن المحتمل وجودها في قاع البحر الاحمر، بدأت بعض الجهات والاجهزة في ابداء اكبر قدر من الاهتمام فيما يتعلق من التحقق من القيمة الاقتصادية للرسوبيات المعدنية في قاع البحر الاحمر. وتمثل البرامج التي قامت بتنفيذها شركة بروساق الالمانية الغربية مابين عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢ اهم الاعمال التي قامت في هذا الصدد نسبة لان توجيهها كان اقتصادياً اكثر منه علميا.

وكنتيجة لعمليات الكشف التي تمت في هذا الصدد اتضح ان الرسوبيات المتمعدنة تحتوي على تركيز عال لعدد من المعادن الصناعية كالحديد والزنك والنحاس كما انها تحتوي ايضاً على عناصر لبعض المعادن النفيسة كالفضة والذهب وقد تم خلال عمليات الكشف المذكورة وخلال الرحلات العلمية التي سبقتها اكتشاف سبعة عشر اخدودا توجد فيها رسوبيات متمعدنة بدرجات مختلفة من التركيز. وقد تم في عام ١٩٧٩ اكتشاف منطقة جديدة بواسطة الهيئة السعودية السودانية واصبح بذلك عدد الاخاديد ثمانية عشر اخدودا توجد خمسة عشر اخدودا في المنطقة المشتركة بين المملكة العربية السعودية والسودان.

وقد ادى نشر النتائج العلمية بالاضافة الى التقارير التي بالغت في تصوير القيمة الاقتصادية للرسوبيات الى اثارة اهتمام الدول الساحلية على البحر الاحمر. وبدأ عدد منها في اتخاذ بعض الاجراءات التي تهدف الى ابعاد الدول غير الساحلية خاصة الدول الصناعية من الاستيلاء على الثروات المعدنية في البحر الاحمر وحرمان شعوب المنطقة منها. وقد كانت اكثر الدول نشاطا وتحركا في هذا الصدد المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان. وقد اصدرت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٢ م نظاما لاستغلال ثروات البحر الاحمر وفي ذات الوقت بدأت جمهورية السودان تتصرف كأنما لو الثروات الموجودة مقابل الساحل السوداني وغرب خط الوسط مملوكة بالكامل وانها بالتالي تملك السيادة الاقتصادية عليها. وانطلاقا من هذا المفهوم قامت في عام ١٩٧٣ م بتوقيع اتفاق مع شركة التعدين الالمانية بروساق لاستغلال تلك الثروات.

الهيئة السعودية السودانية : ـ

عندما بدا يتضح في منتصف عام ١٩٧٣ ان الرسوبيات الاكثر اهمية من الناحية الاقتصادية توجد وسط المنطقة التي تقع بين المملكة العربية السعودية والسودان، بدأت الدولتان في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديد الاطار القانوني للتعاون فيما بينهما لاستغلال الثروات غير الحية الموجودة في تلك المنطقة. وكانت نية البلدين تتجه الى جعل الاتفاقية السعودية السودانية نموذجاً يمكن لبقية الدول المطلة على البحر الاحمر ان تحتذيه. وقد قادت الاتفاقية السعودية السودانية الى انشاء اطار للتعاون في هذا الصدد وتأسيس الهيئة السعودية السودانية لاستثمار ثروات البحر الاحمر والتي بدأت ممارسة نشاطاتها عام ١٩٧٥ واتسمت الاتفاقية بخواص فريدة بعض الشيء بمعنى انها خرجت عن الاطر التقليدية المعروفة واستندت الى مفهوم يتسم بالبساطة ويعطي الاعتبار الكافي للواقع الجغرافي والجيولوجي والاعتبارات القومية والاقليمية والعالمية. وقد نصت الاتفاقية على تقسيم البحر الاحمر الى مناطق ثلاث :

١ - منطقة سعودية تمتد غربا من الساحل السعودي الى النقطة التي يصل فيها عمق الماء الى ١٠٠٠ متر بصفة مستمرة.

٢ ـ منطقة سودانية تبدأ من الساحل السوداني وتمتد شرقا الى النقطة التي يصل فيها عمق الماء الى ١٠٠٠ متر بصفة مستمرة.

٣ ـ ومنطقة مشتركة تقع بين المنطقتين المشار اليهما (شكل ٢).

وقد تم تكليف الهيئة المشتركة للقيام بعمليات البحث والتنقيب داخل المنطقة المشتركة واجراء الدراسات اللازمة للتحقق من الجدوى الاقتصادية والفنية لاستغلال الرسوبيات. وقد تم الاتفاق على ان تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بتمويل نشاط الهيئة في المرحلة التي تسبق الانتاج وان تسترد ما تنفقه في هذا الصدد من عائد الانتاج.

وقد وجدت الهيئة المشتركة بعد اجراء الدراسات اللازمة ان المنطقة المعروفة باخدود اتلانتس ٢ تمثل اكثر الاخاديد اهمية من وجهة النظر الاقتصادية (شكل ٣) ومنذ عام ١٩٧٦ ظلت الهيئة المشتركة تعمل على تنفيذ برنامج طموح لتطوير التقنية اللازمة والتحقق من القيمة الاقتصادية للرسوبيات في تلك المنطقة. وقد ادت الى تطوير نظم خاصة لجمع العينات لخلايا تعويم تعمل بكفاءة عالية على ظهر السفينة ونظام لمعالجة وتصنيع المعادن بالاضافة الى نظام لتعدين الرسوبيات نفسها ونظم وانماط تقنية اخرى لم تكن معروفة من قبل وقد كان تطوير التقنية اللازمة احد الاهداف الرئيسية التي ظلت الهيئة المشتركة تعمل على تحقيقها إذ انه لم يحدث من قبل قط ان قامت اي جهة بتنفيذ تعدين على عمق يصل الى اكثر من الفي متر تحت سطح البحر كما انه لم تكن هنالك اي تقنية يمكن عن طريقها معالجة التكوين المعقد لخامات الرسوبيات وفصل واسترداد العناصر المعدنية المختلفة الموجودة فيها. ونتج عن هذا ان اصبح تدريب الكوادر الوطنية احد الاهداف الرئيسية لبرامج الهيئة ايضاً وقد حرصت الهيئة على اشراف الكوادر الفنية المتخصصة ومجموعة كبيرة من المتدربين في جميع اوجه نشاطها.

اما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والخاص بتقويم الرسوبيات فلابد ان نذكر أن المردود الاقتصادي النهائي سيعتمد الى حد كبير ليس فقط على كمية المعادن الموجودة في قاع البحر وانما ايضاً على نوع وكفاءة التقنية المستخدمة وعلى اسعار المعادن في السوق العالمي وجميع العوامل الاخرى ذات الصلة. وكل الذي يمكننا ان نقوله في هذه المرحلة هو ان كميات المعادن الموجودة في اخدود اتلانتس ٢ تشكل في مجموعها منجماً ذات حجم متوسط لانتاج الزنك والنحاس والفضة والذهب والكوبالت والجبس.

ندوة العدد

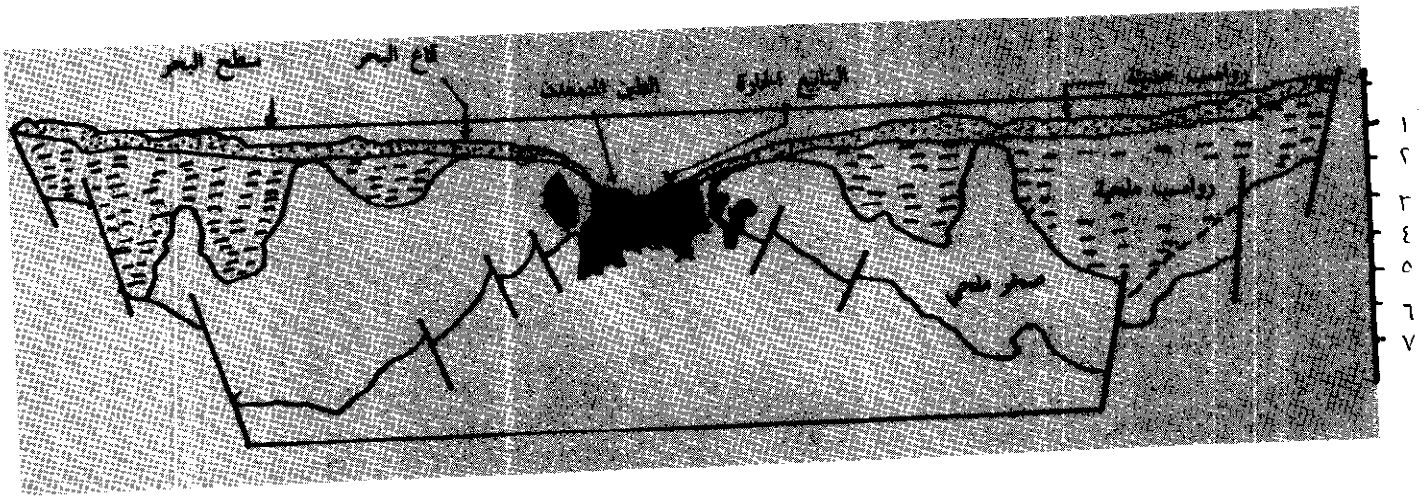

قاع جيولوجي بعرض البحر الاحمر

(شكل ١)

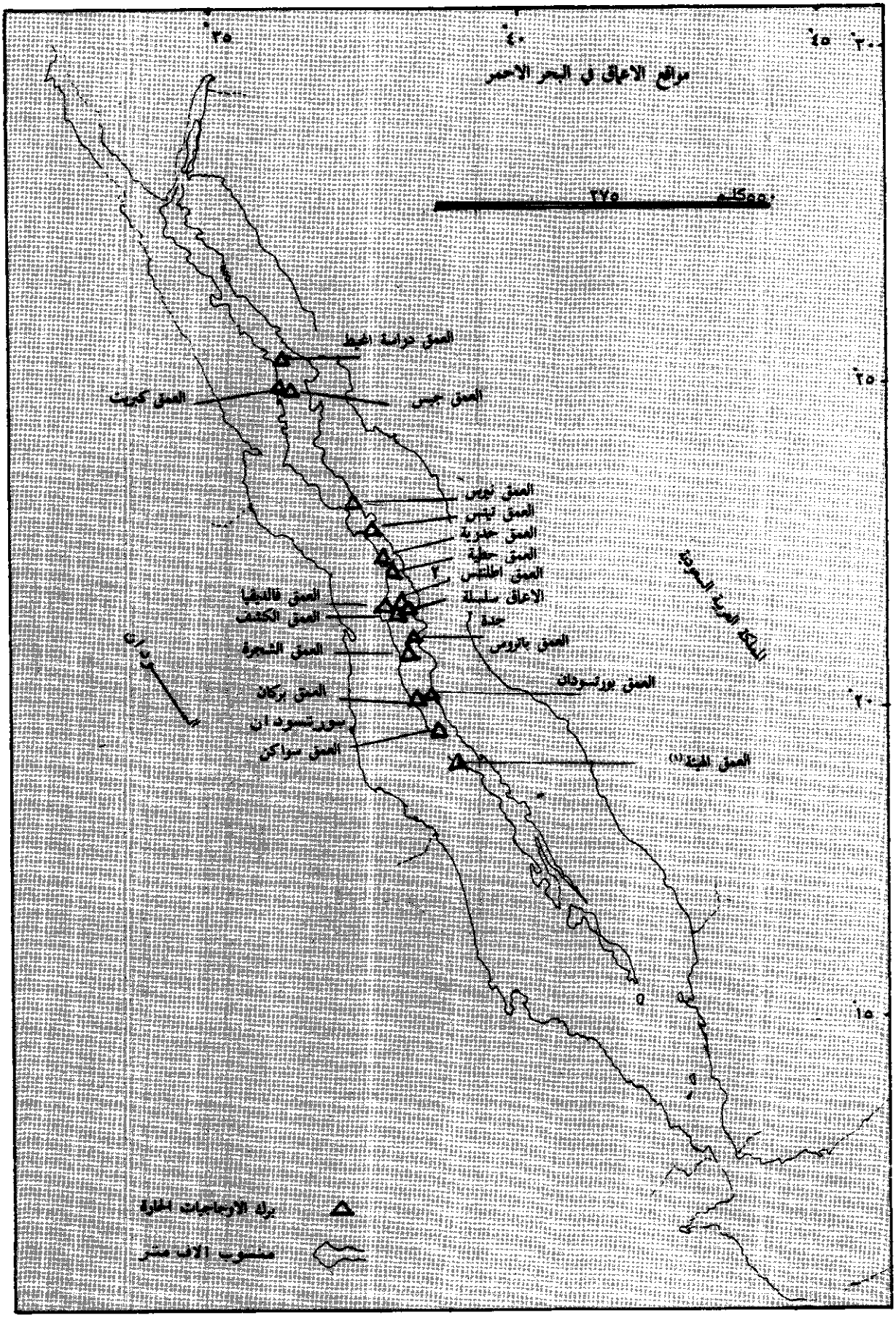
مواقع الاعماق في البحر الاحمر
٣٥°
٤٠°
٤٥°
٣٠°
٢٥°
٢٠°
١٥°
كم ٢٢٥
العمق حرارة العيط
العمق جبس
العمق كبريت
العمق نويبي
العمق نيبس
العمق جذرية
العمق حطبة
العمق اطلنتس ٢
الاعماق سلسلة
جدة ١
العمق باترومس
العمق بورتسودان
العمق الفيشة (١)
العمق فالديفيا
العمق الكشف
العمق الشجرة
العمق بركان
بورتسودان
العمق سواكن
برك الاسفلتيات الحارة
منسوب الاف متر

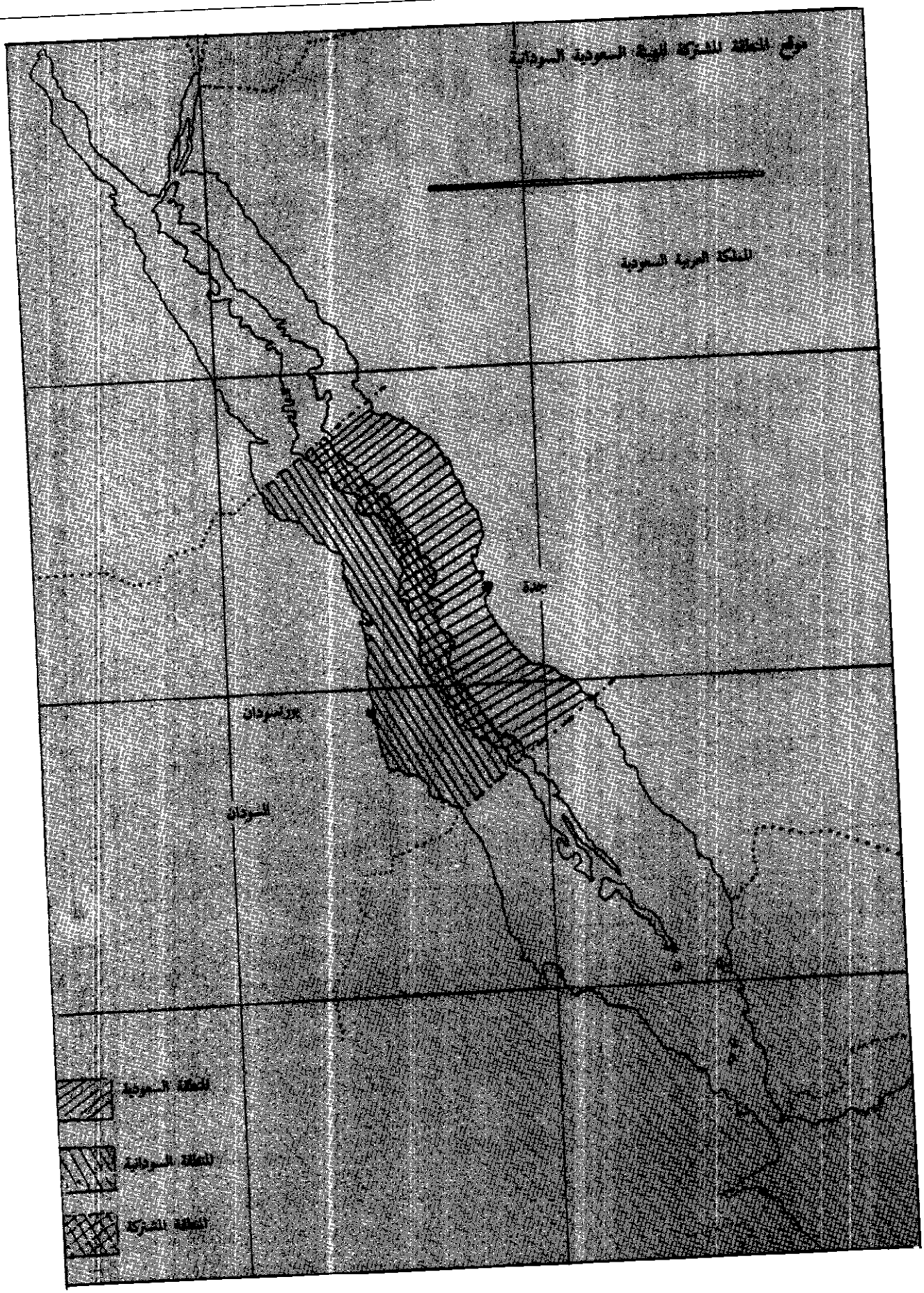
موقع المنطقة المشتركة الواقعة بين السعودية والسودان
المملكة العربية السعودية
جدة
جمهورية السودان
السودان
المنطقة السعودية
المنطقة السودانية
المنطقة المشتركة

الخليج العربي المجلد السادس عشر العدد 3/4-1984
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الجمهورية العراقية

الإنتاجية ومستوى الأداء في قطاع الصيد البحري العراقي

الدكتور محمد راضي حسن

المقدمة

ان الغرض من هذا البحث هو بيان الانتاج والانتاجية ومستوى الاداء في نشاط الصيد البحري العراقي وتأثير ذلك على نسبة تنفيذ الاهداف الانتاجية وتكاليف الانتاج ومقارنة ذلك مع اسعار المنتجات السمكية في العالم ، وتحديد اهم الاسباب المتصلة بالانتاجية لاسطول الصيد العراقي مع بيان اهم الاجراءات الواجب اتخاذها لتقليل تكاليف الانتاج بعد تحديد اسباب ارتفاعها .

وستناول في هذا البحث الفقرات التالية :

اولا – واقع الصيد البحري العراقي .

ثانيا – العوامل التي تؤثر في الانتاجية ومستوى الاداء .

ثالثا – الانتاجية وتكاليف الانتاج .

رابعا – الاستنتاجات والمقترحات .

خامسا – اهم المؤشرات المالية والانتاجية لنشاط شركة الرافدين المشتركة للصيد (الشركة العراقية السوفيتية المشتركة) .

جدول رقم (١)

تاريخ التأسيس	العدد	الحمولة الفعلية للباخرة الواحدة بالطن	طاقة التجميد باليوم	طاقة انتاج مسحوق السمك باليوم	منطقة الصيد
١٩٧٣	٢	١٧٠	١٢ طنا	–	الخليج العربي ، سواحل الهند
١٩٧٥	٣	١٧٠	١٢ طنا	–	كذلك
١٩٧٦	٦	٣٥	٣ طن	–	الخليج العربي
١٩٧٧	٣	١٧٠	١٢ طنا	–	الخليج العربي ، سواحل الهند
١٩٨٠	٣	٨٠٠	٦٠ طنا	١٠ طن	ناميبيا
١٩٨٢	١	٨٠٠	٦٠ طنا	١٠ طن	ناميبيا
١٩٨٣	١	٨٠٠	٦٠ طنا	١٠ طن	ناميبيا
		بواخر النقل الحديثة			
١٩٨٤	٢	٢٠٠٠			

• بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين العراقيين / جمعية الاقتصاديين العراقيين – ١٤ – ١٦ مايس / ١٩٨٣ بغداد .

اولا - واقع الصيد البحري

ان سنة ١٩٧٣ هي بداية مباشرة القطاع الاشتراكي في ممارسة نشاط الصيد البحري على اثر تركيز شركة عامة للاسماك في عام ١٩٧٠ الملغاة نظرا لصدور الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في ٥ / ٣ / ١٩٧٩ حيث اصبحت هذه الشركة مؤسسة عامة للاسماك ترتبط بها منشأة عامة للصيد البحري تمارس وتشرف على هذا النشاط .

باشرت المنشأة العامة للصيد البحري بالصيد البحري الفعلي بعد تسلمها باخرتين متوسطتي الحجم (دجلة والفرات) في شهر نيسان ١٩٧٣ حيث اصبحت نواة لاسطول الصيد البحري العراقي وجاء هذا نتيجة لاعداد دراسات فنية واقتصادية ومسح شامل للامكانيات المتاحة آنذاك . ثم تنوعت وتزايد عدد بواخر الصيد حتى وصل عددها في عام ١٩٨٠ الى ٢٢ باخرة صيد ونقل .

والجدول رقم (١) يوضح عدد وحمولة وتاريخ تسلم البواخر ومناطق عملها اضافة الى ذلك توحيد شركة عراقية سوفيتية مشتركة للصيد البحري حضر ادارتها . مدينة البصرة تمتلك (٤) بواخر صيد حديثة وكبيرة حمولة الواحدة منها ٦٥٠ - ٧٠٠ طن باشرت في نشاط الصيد عام ١٩٧٦ ومازالت تمارس اعمالها .

والجدير بالاشارة هنا ان خطة تشغيل بواخر الصيد في بداية النشاط عام ٧٣ هو استخدامها في الصيد في الخليج العربي وخليج عمان وسواحل الهند والباكستان اي السواحل القريبة من السواحل العراقية ، الا ان قرار الدول الساحلية بتوسيع سيادتها مع سواحلها حتى (٢٠٠) ميل بحري وتكوين المنطقة الاقتصادية الخالصة جعل عمل هذه البواخر صعباً جدا . مما ترتب آنذاك وحاليا البحث عن مناطق صيد جديدة في سواحل دول اخرى ، حيث ان تمديد المياه الاقليمية اثر تأثيرا مباشرا وكبيرا على عمل بواخرنا اذ حرمت من العمل في مناطق الصيد التي كانت تعمل فيها في بداية النشاط وهذا اثر ايضا في نوعية وكمية وكلفة الانتاج وبالتالي تحقيق خسارات متراكمة وايرادات منخفضة ، ان نشاط الصيد البحري لايتطلب فقط توفير بواخر الصيد وانما متلازم مع توفير مناطق الصيد الثابتة والمتوفر منها البيانات الانتاجية والبيولوجية الاساسية وخلاف ذلك فأن هذا النشاط لايكتب له النجاح والتطور .

الملاحظات :

١ - في عام ١٩٧٥ اصبح عدد بواخر الصيد (٥) بواخر صيد
في عام ١٩٧٦ اصبح عدد بواخر الصيد (١١) باخرة صيد
في عام ١٩٧٧ اصبح عدد بواخر الصيد (١٤) باخرة صيد
في عام ١٩٧٨ اصبح عدد بواخر الصيد (١٧) باخرة صيد
في عام ١٩٧٩ اصبح عدد بواخر الصيد (١٨) باخرة صيد
في عام ١٩٨٠ اصبح عدد بواخر الصيد (١٩) باخرة صيد

٢ - تم تسليم باخرتي صيد صغيرة و باخرتي صيد متوسطة للشركة العراقية اليمنية في عام ١٩٧٩ .

٣ - في عام ١٩٧٨ تم تسليم باخرتي صيد صغيرة وباخرتي صيد للشركة العراقية الصومالية .

٤ - تبلغ قيمة شراء البواخر كما يلي :-
- للبواخر الكبيرة (١٦٨٣) الف دينار للواحدة .
- للبواخر المتوسطة (٤٣٠ - ٦٤١) الف دينار للواحدة .
- للبواخر الصغيرة (٢٢٥) الف دينار للواحدة .

العوامل التي تؤثر في الانتاجية ومستوى الاداء

ان اكبر كمية من انتاج مصائد الاسماك البحرية يأتي من المخزونات السمكية الطبيعية اذ يوجد لكل مخزون حد اقصى من الغلة التي يمكن الحصول عليها .

ونظرا لاهمية الحصول على مؤشرات لقياس التأثيرات على الانتاج والانتاجية ومستوى الاداء في مجال قطاع الصيد البحري العراقي فلابد من ان نوضح اهم العوامل التي تؤثر في ذلك لاسيما ان نشاطنا في مجال الصيد البحري يتم في مناطق صيد تابعة لدول اخرى اضافة الى ان القيادة الرئيسة لتشغيل هذه البواخر هي من الاجانب كذلك ان عمليات الصيانة والتصليح والتجهيزات تتم في موانىء عالمية اخرى . ان دراسة وتقويم مستوى انتاجية العمل والاداء في هذا النشاط هو اسلوب من الاساليب العملية المستخدمة لرفع الانتاجية ولتحسين الطرق والاساليب المتبعة في اداء الاعمال لرفع مستوى الاداء من خلال الاستغلال الامثل للموارد والطاقات المتاحة الخاصة بهذا النشاط والتخلص من الوقت الضائع غير المستغل في العمليات الفعلية للصيد والتي بدورها تؤدي الى ارتفاع في تكاليف الانتاج وانخفاضه . ان رفع الانتاجية يكمن في القضاء على الضياعات في كفاءة الاستغلال بالنسبة لبواخر الصيد ومعداتها والطواقم القيادية والموارد السمكية وعليه فأن من اهم هذه العوامل هي كمايلي :

١ - المخزون السمكي لمنطقة الصيد (غنية - فقيرة) وامكانية الانتاج اليومي فيها .

٢ - زيادة عدد الايام المستغلة في الصيد الفعلي على حساب الايام غير المستغلة في الصيد الفعلي والتي تشمل .
أ - فترة تصليح وصيانة بواخر الصيد .
ب - ايام السير في البحر .
جـ - الوقوف في الموانيء .

د – ايام التزود بالوقود .

هـ – تسلم التجهيزات الضرورية .

و – تسليم المنتوجات السمكية .

فكما كانت هذه النشاطات محدودة ومنفذة ضمن الحدود المطلوبة والقياسية فأن ذلك يدلل على جودة مستوى الاداء والعكس هو الصحيح .

٣ – تجهيز الباخرة بالتجهيزات والمعدات المختلفة واهمها معدات الصيد والانتاج وسلامة الباخرة للابحار .

٤ – المواصفات الفنية للبواخر والطاقة التصميمة لها والمواصفات الفنية لمعدات الصيد وحسب مناطق الصيد التي تعمل فيها تلك الباخرة اضافة الى توفير الادوات الاحتياطية .

٥ – استغلال المواسم ذات الصيد الجيد في عمليات الصيد الفعلية وتوقيت فترات التصليح والصيانة والتجهيزات في المواسم التي يكون الصيد فيها رديئا حيث من المعروف ان السنة تقسم على ثلاثة مواسم صيد رئيسة .

أ – موسم صيد جيد جدا .

ب – موسم صيد متوسط .

جـ – موسم صيد رديء .

وتحدد هذه المواسم حسب مواقع الصيد في العالم وان تحديدها بدقة يلعب دورا كبيرا في عملية الانتاج من حيث النوعية والكمية والكلفة الانتاجية لهذا يتطلب وضع خطة تشغيل لكل باخرة صيد تتضمن فيها هذه الامور كافة والاستمرار في متابعة تنفيذها .

٦ – هناك عوامل اخرى تؤثر بشكل غير مباشر هي :–

أ – الحوافز المادية والمعنوية لطواقم البواخر والعاملين في ادارة الاسطول .

ب – ربط الاجر بالانتاج .

جـ – توفر السيولة النقدية لتسهيل تقديم الخدمات العالمية المطلوبة للباخرة .

د – سهولة وتوفر الخدمات المطلوبة للبواخر في منطقة الصيد .

هـ – كفاءة اسلوب ادارة الاسطول .

و – التنسيق مع اساطيل الصيد العاملة في منطقة الصيد الواحدة وتوفر البيانات والمعلومات الدقيقة بشكلها التفصيلي لمعرفة المستعمرات السمكية في المياه البحرية .

الانتاجية وتكاليف الانتاج في الصيد البحري العراقي :

تعاني المنشأة العامة للصيد البحري من خسارة متراكمة من بداية عملها حتى الوقت الحاضر وقد وصلت في السنوات الاخيرة الى (٣) ملايين دينار . كانت تقوم الدولة بدعمها لتعويض تلك الخسارات ومن اهم اسباب هذه الخسارة مايلي :

١ – ارتفاع تكاليف الانتاج سنويا .

٢ – انخفاض مستويات الانتاج والانتاجية .

٣ – رداءة نوعية الاسماك المنتجة بواسطة بواخر صيد المنشأة حيث تشكل الاسماك الصغيرة وغير المرغوبة النسبة الكبيرة في الانتاج اضافة الى انخفاض اسعار هذه الاسماك محليا وعالميا .

١ – ارتفاع تكاليف الانتاج

ان ارتفاع تكاليف الانتاج جاء نتيجة للارتفاع الحاصل في عناصر الكلفة وهذا حدث بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٦ اضافة الى انخفاض معدلات الانتاج عن المعدلات التخطيطية والمتاحة فقد حصلت زيادات في اسعار عناصر تكاليف الانتاج وكمايلي :

أ – ارتفاع اجور الطواقم الاجنبية العاملة على بواخر الصيد بنسبة اكثر من عشرين بالمائة اضافة الى زيادة رواتب البحارة العراقيين .

ب – ارتفاع اجور نقل الطواقم البحرية الاجنبية والعراقية من والى منطقة الصيد .

جـ – ارتفاع اجور نقل الاسماك من منطقة الصيد الى ميناء التسلم بسبب تغيير منطقة الصيد من المحيط الهندي القريبة الى جنوب شرقي الاطلسي او منطقة الصيد الموريتانية اولا ولارتفاع اجور النقل بصورة عامة ثانيا ، ان هذه الزيادة بلغت اكثر من ١٢٠٪ حيث اصبحت اجور نقل الطن الواحد من الاسماك بحدود ٢٠٠ – ٢٥٠ دولاراً في منطقة الصيد في موريتانيا الى موانيء القطر بعد ان كانت ٨٠ دولاراً في عام ١٩٧٨ .

د – ارتفاع اسعار مواد تعبئة وتغليف الاسماك خلال الربع الاخير من عام ١٩٧٩ .

هـ – اهم هذه العناصر هو الوقود فقد ارتفع خلال عام ١٩٧٩ ارتفاعا حادا حيث ان اسعار الوقود والدهون خلال السنوات ١٩٧٦ – ١٩٧٨ ارتفعت بشكل تدريجي وخفيف ولكن في سنة ١٩٧٩ ارتفعت ارتفاعا حادا فقد كانت الاسعار كما يلي :–

– زيت الغاز ارتفع من (١٤٥) دولاراً للطن نهاية عام ١٩٧٨ الى (٣٦٠) دولاراً نهاية ١٩٧٩ .

– زيت الديزل ارتفع من (١١٥) دولاراً للطن في نهاية عام ١٩٧٨ الى (٣٣٠) دولاراً نهاية ١٩٧٩ .

- الزيت الخفيف ارتفع من (٨٣) دولاراً للطن نهاية عام ١٩٧٨ الى (١٨٣) دولاراً نهاية ١٩٧٩ .
- الزيت الثقيل ارتفع من (٧٨) دولاراً للطن نهاية عام ١٩٧٨ الى (١٦٤) نهاية ١٩٧٩ .

وعليه فقد زادت تكاليف الانتاج بصورة كبيرة وتشكل نفقات التشغيل والصيانة النسبة الكبيرة في النفقات حيث زادت نفقات التشغيل للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٨١ كمايلي :-

السنوات	نفقات التشغيل والصيانة / الف دينار	مجموع النفقات/الف دينار
١٩٧٣	١٩ر٥	-
١٩٧٤	٢٣ر٣	-
١٩٧٥	٤٤ر٢	-
١٩٧٦	٩٨ر٨	-
١٩٧٧	١٩١٥ر٥	٢٢٨٧ر-
١٩٧٨	٣٥٤٧ر٥	٤١٣٦ر٣
١٩٧٩	٣٤٦١ر٨	٥٢٣٠ر-
١٩٨٠	٥٦٠١ر٢	٨٢٩٤ر٤
١٩٨١	٥٤٧٥ر٦	٩٨٤٤ر-

ان هذه الزيادة في مصاريف التشغيل جاءت لسببين :-

١ - زيادة عدد بواخر الصيد والنقل وكما موضح في الجدول رقم (١) .

٢ - زيادة اسعار عناصر الانتاج .

والجدير بالاشارة هنا بأن من ٧٥٪ من نفقات التشغيل والصيانة تدفع بالعملة الصعبة (الدولار) والتي تشمل :-

١ - اجور ورواتب طواقم البواخر القيادية (الاجانب) .

٢ - المواد الغذائية والاستهلاكية للعاملين .

٣ - الوقود والزيوت والدهون .

٤ - رسوم الموانيء .

٥ - التصليح والصيانة .

٦ - مواد التغليف والتعبئة .

٧ - رسوم رخص الصيد .

ان الجدول رقم (٢) يوضح مجموع النفقات على مختلف انواعها وكميات الانتاج حسب انواع البواخر اضافة الى معدلات الاسعار العالمية للاسماك .

يتضح من الارقام الواردة في الجدول رقم (٢) ان تكاليف الانتاج عالية جدا واذا ما احتسبنا معدلات كلفة الانتاج على اساس نفقات التشغيل والصيانة التي يتم صرفها لتشغيل بواخر الصيد (والتي يدفع منها اكثر من ٧٥٪ من العملة الصعبة) مقسومة على كمية الانتاج تظهر هي الاخرى مرتفعة مقارنة مع الاسعار العالمية للاسماك واسعار الاسماك من الداخل وكما معروف ادناه :-

السنوات	كلفة انتاج الطن الواحد
١٩٧٧	٤٣٧ر٧ دينار
١٩٧٨	٤٢٢ر٥ دينار
١٩٧٩	٢٩٣ر- دينار
١٩٨٠	٤١٣ر٩ دينار
١٩٨١	٨٠١ر- دينار

جدول رقم (٢)

المؤشرات الانتاجية والمالية لنشاط الصيد البحري

المؤشرات	السنوات					
	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
١- حجم الكاليف / الف دينار	٢٢٨٧	٤١٣٦	٥٢٣٠	٨٢٩٤	٩٨٤٤	١٠٣١٣
٢- الانتاج / طن شهال	٤٣٤٠	٨٢٨٣	١١٥٨٣	١٥٩٤١	٦٧٤١	٦٨٩٨
٣- [illegible] / طن	٤٣٤٠	٧٦٣٨	١٠٣٧٦	١٣٥٣٩	٥٧٩٤	٦٠٥٣
٤- [illegible] / طن	لايوجد	٦٤٥	١٢٠٧	٢٤٠٢	٩٤٧	٨٤٥
٥- [illegible] / دينار	٥٢٦	٤٩٩ر٣	٤٥١ر٥	٥٢٠ر٣	١٤٦٠	١٤٩٥

الملاحظات

١ – لايزيد معدل السعر العالمي لمسحوق الاسماك للسنوات ١٩٧٧ – ١٩٧٩ عن (٦٠٠) دولار للطن وحوالي (٤٥٠) دولاراً للسنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٢ . اي مايعادل (١٠٠) دينار على التوالي .

٢ – لايزيد السعر العالمي للاسماك المشابهة للانواع المصطادة بواسطة بواخرنا عن ٣٥٠ الى ٥٥٠ دولاراً للطن في منطقة الصيد اي مايعادل (١٢٠ – ١٦٦) ديناراً .

٣ – تم اعتماد اعلى الاسعار العالمية بالنسبة للملاحظة (١ – ٢) .

٤ – يقدر معدل كلفة التسويق بحدود (٥٥) دينارا للطن الواحد للسنوات ١٩٧٧ – ١٩٧٨ وحوالي (٨٥) دينارا للسنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٢ .

وبالرجوع الى ارقام الكلفة من واقع الحسابات المحلية للسنة المالية ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ والخاصة بكلفة الانتاج وكلفة شراء الاسماك البحرية في تلك السنوات نجد ان :–

	١٩٧٧	١٩٧٨
– تكاليف انتاج الطن بضمنها التسويقية والادارية	٥٢٣ر١ دينار	٥١٩ر٥ دينار
– تكاليف شراء الاسماك البحرية بضمنها التسويقية والادارية	١٨٩ر٤ دينار	٢٠٤ر٨ دينار

يتضح من اعلاه ان كلفة الانتاج تساوي ثلاثة اضعاف كلفة الاسماك المستوردة من خارج القطر

٢ – الانتاج والانتاجية للسنوات ١٩٧٦ / ١٩٨٢

ان الجدول رقم – ٣ – يوضح كميات الانتاج المخطط والفعلي ونسب التنفيذ حيث بلغت اعلى نسبة تنفيذ ٤ر٦٩٪ ويرجع عدم تحقق الانتاج المستهدف وسبب انحراف الانتاج الفعلي عن المخطط بصفة رئيسية الى :–

= ١ . انخفاض انتاجية الباخرة

يتضمن الجدول رقم ٤ انتاج بواخر الصيد حسب انواعها ويمكن ان نتوصل الى معدل انتاج الباخرة الواحدة من البيانات الواردة في الجدول المذكور وكما يلي :–

السنوات	معدل انتاجية باخرة صيد واحدة / طن	
	الباخرة الكبيرة	الباخرة المتوسطة
١٩٧٥	–	٧٢٠
١٩٧٦	–	٨٠٠
١٩٧٧	–	٥٠٠
١٩٧٨	١١٥٢	٦٢٠
١٩٧٩	٢٦٦٧	٥٥٠
١٩٨٠	٢٢٥٠	٥٨٠
١٩٨١	١٤٤٩	–
١٩٨٢	١٥١٣	–
المعدل	١٨٠٦ طن	٦٢٠ طن

جدول رقم (٤)

الانتاج حسب انواع بواخر الصيد للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٢

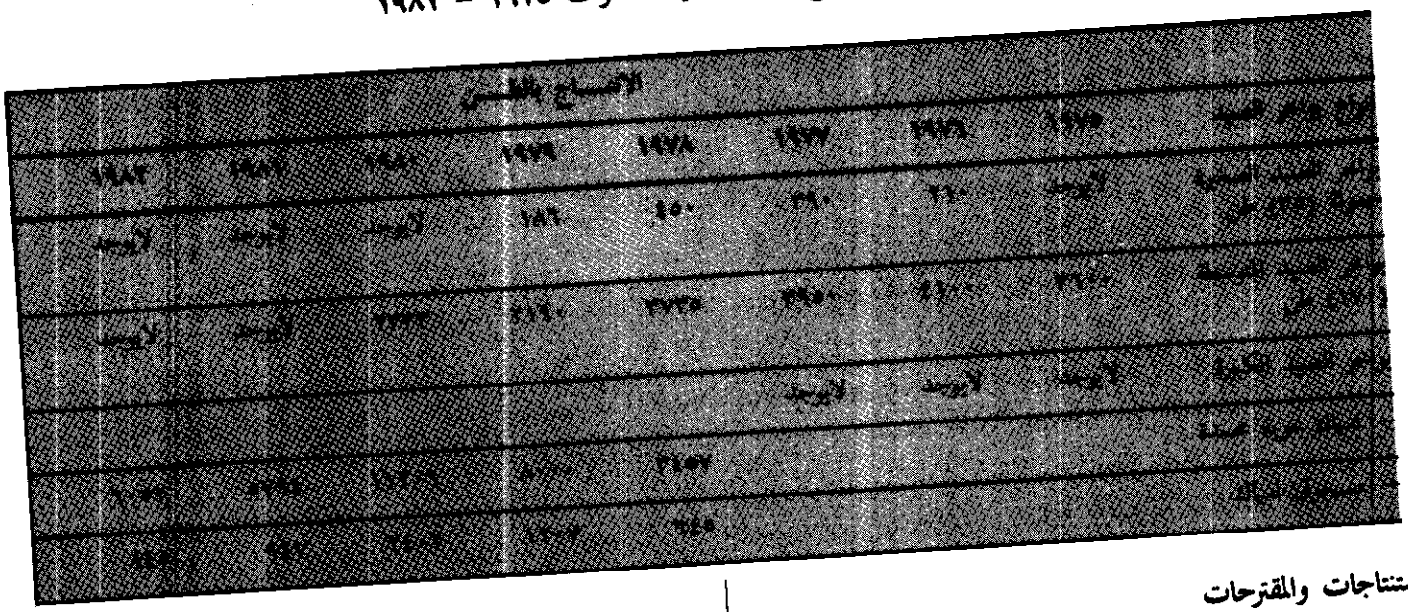

الاستنتاجات والمقترحات

ومن الارقام الخاصة بالانتاجية نستنتج التالي :-

أ - انخفاض كبير في انتاجية بواخر الصيد وبجميع الانواع حيث بلغ معدل انتاجية باخرة الصيد الكبيرة بحدود (١٨٠٦) طن للسنوات (٧٨ - ١٩٨٢) بينما كان المخطط على ضوء المتاح لهذا النوع من بواخر الصيد يبلغ ٣٦٠٠ طن من الاسماك سنويا واعلى من هذا الرقم تنتج هذه البواخر عالميا وهذا يعني تحقيق استغلال للطاقة المتاحة خلال الفترة موضوع البحث بنسبة ٥٠٪ .

ب - عدم استغلال بواخر الصيد في عمليات الصيد لعدم توفر مناطق صيد لها .

جـ - من البيانات المتوفرة لدينا والتي تشير الى ان هناك وقتاً ضائعاً غير اعتيادي وغير مستغل في عمليات الصيد الفعلية فقد بلغ معدل عدد ايام الصيد الفعلي للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ حوالي ١٥٠ يوماً والوقت غير المستغل في الصيد الفعلي والذي يشمل الوقوف في الموانيء ، السير في البحر ، والتصليح والصيانة وتسلم التجهيزات بحدود ٢١٥ خلال السنة الواحدة . اي نسبة الوقت المستغل في الصيد لمجموع ايام السنة تكون ٤١٪ ونسبة الوقت غير المستغل في الصيد الفعلي تكون ٥٩٪ الا ان خطة تشغيل هذا النوع من بواخر الصيد عالميا ومايتطلبه اقتصادية عملها يجب الوصول الى نسبة استغلال ٦٨ - ٧٢٪ من ايام السنة في الصيد الفعلي وبحدود ٣٢ - ٢٨٪ نسبة الوقت غير المستغل في الصيد الفعلي وهذا يعني ان هناك هدرا في استغلال ايام الصيد الفعلي بنسبة ٢٧ - ٣١٪ من ايام السنة .

ولابد ان نشير الى ان انتاج ٣٦٠٠ طن اسماك هو رقم متواضع لايحقق حجما اقتصاديا لهذا النوع من بواخر الصيد وذلك لارتفاع تكاليف تشغيلها حيث يقدر معدل كلفة تشغيل باخرة واحدة من هذا النوع حوالي (٣٥٠٠) دينار لليوم الواحد وتقدر تكاليف التشغيل السنوية بحدود (١١٠٠ - ١٣٠٠) الف دينار . عليه فأنه عند بيع الانتاج البالغ ٣٦٠٠ طن في الاسواق العالمية فأنها ستحقق خسارة تقدر بحدود ٥٠٪ من تكاليف تشغيلها .

اما بالنسبة لبواخر الصيد المتوسطة فهي الاخرى ذات انتاجية منخفضة حيث بلغ معدل الانتاجية بحدود (٦٢٠) طناً للسنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٠) ، ان هذا النوع من بواخر الصيد يجب ان لايقل انتاجها سنويا عن (٨٥٠) طناً وهذا يعني تحقيق نسبة (٧٢٪) من الطاقة المتاحة للصيد ومن البيانات والمعلومات المتوفرة لدينا عن عمل هذه البواخر يرجع السبب الى :

١ - تم تحقيق معدل ٤ سنوات بدلا من ٦ سنوات في النسبة لغرض الصيد .

٢ - معدل عدد الايام غير المستغلة في الصيد بلغت ٢٠٢ بدلا من ١١٠ يوم .

٣ - معدل الانتاج اليومي ٤ طن بدلا من ٦ طن .

٤ - معدل انتاج السفرة الواحدة للباخرة (١١٧) طناً بدلا من (١٥٠) طناً .

٥ - فترة التشغيل ١٤٨ يوماً بدلا من ٢٦٤ يوماً .

٦ – عليه كان من المفروض انتاج ٩٠٠ طن بدلا من ٦٢٠ طناً اي ان هناك انخفاضا عن الانتاج المستهدف بحدود ٣٠٪ .

ولغرض تحسين عمل البواخر وزيادة انتاجيتها يتطلب :–

١ – تقليص الايام المستغلة في العمليات غير المستغلة في الصيد الفعلي .

٢ – زيادة عدد ايام الصيد الفعلي وكفاءة العمل .

٣ – استخدام طرق الصيد ومعدات الصيد المطلوب استخدامها في منطقة الصيد .

٤ – اختيار طواقم بحرية قيادية كفوءة وذات خبرة كبيرة في عمليات الصيد وتشغيل بواخر الصيد .

والجدير بالاشارة هنا الى أن خطة عمل لتشغيل بواخر الصيد قد وضعت لعام ١٩٨٣ من شأنها زيادة ايرادات المنشأة وتقليص نفقاتها وقد اتخذت عدة اجراءات منها :–

١ – تقليص الكوادر الاجنبية القيادية التي تتقاضى اجوراً عالية تدفع لهم بالعملة الصعبة واحلال عراقيين محلهم .

٢ – وضع نظام الحوافز بقصد زيادة الانتاج .

٣ – ربط الاجر بنوعية وكمية الانتاج .

٤ – مبادلة الاسماك الصغيرة باسماك جيدة ومرغوبة .

٥ – بيع عدد من بواخر الصيد الصغيرة والمتوسطة لغرض تقليص نفقات المنشأة علما ان هذه البواخر غير مستغلة في عمليات الصيد وعلى الرغم من ذلك فأن المنشأة سوف لاتتمكن من تغطية نفقاتها جميعا من ايراداتها الذاتية وذلك لضخامة نفقاتها .

ان تنفيذ المقترحات والاجراءات التي تم ذكرها يمكن ان تسهم في رفع مستوى الاداء لعمليات الصيد البحري العراقي وبالتالي زيادة الانتاجية في هذا القطاع .

شركة الرافدين المشتركة (الشركة العراقية السوفيتية المشتركة للصيد)

لغرض الاطلاع نوضح بعض البيانات الخاصة بعمل بواخر شركة الرافدين (الشركة العراقية السوفيتية المشتركة للصيد البحري) . فالجدول رقم (٥) يوضح كمية الانتاج ونسب التنفيذ للسنوات ١٩٧٦ – ١٩٨٢ ، علما بان بعض الخدمات الضرورية تقدم لبواخر الصيد التابعة لهذه الشركة في منطقة الصيد من قبل بواخر الصيد السوفيتية المتواجدة هناك وخاصة في بداية عملها .

اضافة الى عدم تضخم الجهاز الاداري فيها ولايوجد لديها نفقات خارج نطاق التشغيل كما هو موجود في المنشأة العامة للصيد البحري ، لذا فان مستوى الاداء والانتاجية افضل مما هو عليه في المنشأة العامة للصيد البحري ، والجدول رقم (٦) يوضح اهم المؤشرات المالية والانتاجية للسنوات ٧٦ – ١٩٧٩ وعلى الرغم من ذلك فأن الشركة لديها خسارة متحققة متراكمة نتيجة لعدم تحقيق معدلات انتاجية جيدة . ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) الخاصة بالسنوات ١٩٧٦ – ١٩٧٩ يتضح مايلي :–

– معدل الوقت المستغل في الصيد الفعلي خلال السنة ١٠٠٪ .

– معدل الوقت غير المستغل في الصيد الفعلي خلال السنة ٤٤٪ .

– معدل كلفة الطن الواحد من الاسماك البحرية المجمدة ٣ر١٦٠ دينار .

– معدل انتاجية الباخرة الواحدة سنويا ٣٩٥٠ طناً .

ان هذه المؤشرات بالنسبة لبواخر الصيد الكبيرة التابعة للمنشأة العامة للصيد البحري والمشابه لبواخر شركة الرافدين كانت كما يلي :–

– معدل الوقت المستغل في الصيد الفعلي خلال السنة ٤١٪ .

– معدل الوقت غير المستغل في الصيد الفعلي خلال السنة ٥٩٪ .

– معدل كلفة الطن الواحد من الاسماك البحرية المجمدة ٢ر٤٩٩ دينار .

– معدل انتاجية الباخرة الواحدة سنويا ١٨٠٦ طن .

جدول رقم (٥)

انتاج شركة الرافدين (الشركة العراقية السوفيتية) ونسبة التنفيذ للسنوات ١٩٧٦ – ١٩٨٢ .

السنوات	الانتاج بالطن خلال السنة		الانتاج بالطن خلال السنة الكبيرة فقط		الانتاج بالطن خلال السنة الكبيرة فقط	
	المخطط	المنفذ	المخطط	النسبة ٪	المنفذ	النسبة ٪
١٩٧٦	٤٤٦٣	٤٠٤٨	٧٧٣	٢٧٤٫٧٨	٧٢٨	٧٠١٢
١٩٧٧	٣٠٣٤٦	٨٤٢٨	١٠٥٤	٢٤١٫٥٧	٩٦٨	٧١٤٣
١٩٧٨	١١٧٤٣	١٢٨٥٣	١٩٢٤	٢٠٩٫٥٣	٣٣٥٨	٧١٦٩

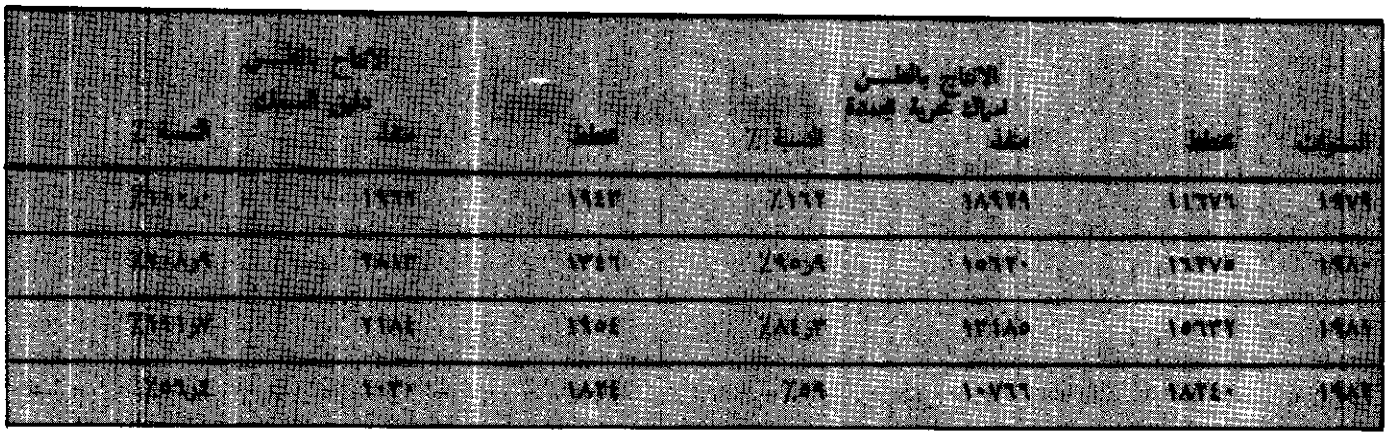

جدول رقم (٦)

اهم المؤشرات المالية والانتاجية للسنوات ٧٦ – ١٩٧٩ لشركة الرافدين المشتركة

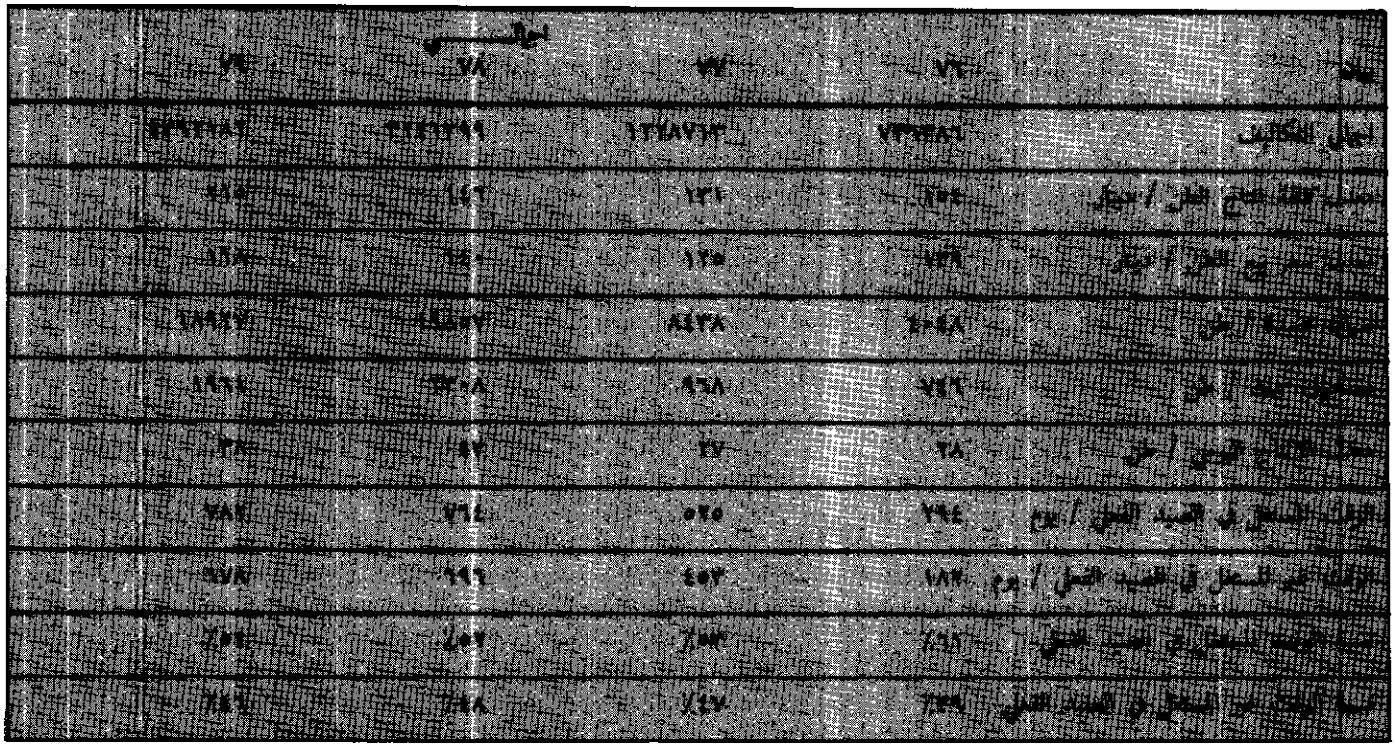

المجلد السادس عشر العدد ٤٩ - ١٩٨٤
مجلة يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة الجمهورية العراقية

البحر الأحمر: اليوم وغداً

الدكتور محمد وصفي ابو مغلي*

عقد مركز الدراسات العربية بلندن ، بالاشتراك مع مركز دراسات الشرق الاوسط بجامعة كامبردج ، الندوة الدولية السادسة يومي الاربعاء والخميس ٢٢ و ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٣ ، في مقر الجامعة بكامبردج ، وكانت الندوة عن البحر الاحمر ... اليوم وغدا وقد تحدث في الندوة ستة رجال من الوطن العربي ، هم :

١ – السيد عبد المجيد فريد : رئيس مجلس ادارة مركز الدراسات العربية لندن .

٢ – الدكتور زكي مصطفى : امين عام الهيئة المشتركة السعوديةالسودانية للبحر الاحمر .

٣ – الامير عبد الله فيصل تركي : الهيئة الملكية للجبيل وينبع .

٤ – اللواء حسن البدري : المستشار العسكري برئاسة الجمهورية المصرية سابقا ، والباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام سابقا ، والمستشار بالحرس الوطني بالسعودية .

٥ – الدكتور حسن البزاز : مركز البحوث بغداد .

٦ – السيد امين هويدي : وزير الدفاع المصري سابقا الكاتب العربي .

اما من اوروبا والولايات المتحدة الامريكية ، فقد تحدث ثمانية باحثين هم .

١ – السيد بيتر افري (Peter Avery) : مندوب جامعة كامبردج بريطانيا .

٢ – الدكتور جون دوفياك (John Doviac) : مدير اكاديمية التجارة البحرية .

٣ – الدكتور جفري مارستون (Geoffrey Marston) : استاذ القانون بجامعة كامبردج .

٤ – الدكتور جيرالد بليك (Gerald Blake) الاستاذ بجامعة دور هام/ بريطانيا .

٥ – السيد لويس فيتزجيبون (Louis Fitzgibbon) : الكاتب السياسي البريطاني .

٦ – السيد مايكل ستيرنر (Michael Sterner) : سفير الولايات المتحدة الامريكية بدولة الامارات العربية المتحدة سابقا ، والوكيل المساعد لوزارة الخارجية الامريكية سابقا ،

٧ – السيد فريد هاليداي (Fred Halliday) الاستاذ بالمعهد الدولي بأمستردام/ هولندا .

٨ – الدكتور نوح لوكاس (Noah Lucas) : الاستاذ بجامعة شيفيلد البريطانية .

اما المشاركون من الوطن العربي فقد بلغوا اثنين وعشرين مشاركا ومشاركة ، من ابرزهم :

١ – السيد محسن العيني : رئيس وزراء اليمن سابقا ، وسفير اليمن في المانيا الاتحادية حاليا .

٢ – الاستاذ احمد بهاء الدين : الكاتب العربي .

٣ – الاستاذ احمد حمروش : الكاتب العربي ، امين عام اللجنة المصرية لمنظمة التضامن الاسيوي الافريقي .

٤ – الدكتور عبد المنعم سعيد : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام/القاهرة .

٥ – الدكتور احمد مانجو : خبير اقتصادي من الأردن وقد قدم تقريرا لم يلق في الندوة بعنوان «ميناء العقبة واقليم البحر الاحمر» .

اما بقيتهم فهم باحثون في مركز الدراسات العربية بلندن ، وصحفيون ، ومستشارون صحفيون في السفارات العربية بلندن .

واما المشاركون من اوروبا والولايات المتحدة الامريكية ، فكانوا اربعة عشر مشاركاً ومشاركة ، من اساتذة الجامعات والباحثين السياسيين والاقتصاديين مما يوحي بمدى الاهمية التي اولاها البريطانيون للندوة . وكان ابرز هؤلاء :

١ – السيد جفري ستيورات سميث : رئيس معهد ابحاث الشؤون الخارجية لندن .

٢ – السيد روجر سبلي : رئيس مجلس الشرق الاوسط حزب الاحرار .

٣ – السيد ووجان : قسم الشرق الاوسط بوزارة الخارجية البريطانية .

٤ – السيد ج . بانرمان : قسم الابحاث بوزارة الخارجية البريطانية .

* مشرف شعبة الدراسات الفارسية – مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة

موجز للمقترحات والتوصيات

شكلت لجنة خاصة من المشتركين في الندوة لصياغة المقترحات والتوصيات التي طرحت في الندوة ، ويمكن ايجاز ذلك فيما يلي :

١ –فصل الخلافات العربية عن استراتيجية الأمن العربي : لأن امن البحر الاحمر جزء لا يتجزأ من امن المنطقة العربية ، ولامجال على المستوى الاقليمي للأمن الجزئي ، ولابد ان تخضع الدول كلها لقواعد الأمن الجماعي .

٢ – اعادة توزيع القوات العسكرية العربية في المنطقة : توزيعا استراتيجياً ، وخاصة في الاماكن المهجورة على ساحل البحر الاحمر لتعمير تلك المناطق والتشجيع على الاستيطان فيها ، ولتخفيف الضغط عن العواصم .

٣ – مسح كامل للجزر الموجودة بالبحر الاحمر : تحت رعاية جامعة الدول العربية لاستكشاف هذه الجزر من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية ، والاهتمام بها ، حيث يقال ان قوات اسرائيلية او غيرها تقيم على بعض الجزر .

٤ – انشاء الموانئ والفنارات في البحر الاحمر : حيث يعد هذا البحر متخلفاً في هذا المجال .

٥ – انشاء شبكة طرق تمتد من العقبة الى دول الخليج العربي : عبر شبه الجزيرة العربية ، مما يعزز مركز هذا الميناء الاردني في مجال تجارة الترانزيت .

٦ – التوسع في تشكيل «الهيئة السعودية السودانية للبحر الاحمر» لتشمل اكبر عدد من دول البحر الاحمر العربية ، بعد ان نجحت هذه الهيئة في اكتشاف احتياطات كثيرة من المعادن في قاع البحر الاحمر ، وطورت اساليب تكنولوجية لاستغلالها .

٧ – التركيز على مسؤولية كل من المملكة العربية السعودية ، وجمهورية مصر العربية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول البحر الاحمر العربية وغير العربية (ماعدا الكيان الصهيوني) ودول الخليج العربي .

٨ – احباط المشروع (الاسرائيلي) لقناة ايلات اسدود بمنهج اقتصادي . وذلك بمتابعة توسيع قناة السويس ، وزيادة طاقة خط انابيب «سوميد» بين السويس والاسكندرية ، وبالمشروعات الاخرى التي لاتزال قيد التخطيط او التنفيذ .

٩ – تأييد مصر في مطالبتها بمنطقة «طابا» من الدول العربية كافة بغض النظر عن الخلافات العربية .

١٠ – تحريم اللجوء الى استخدام القوات المسلحة بين الدول العربية ... وبينها وبين جيرانها ، وذلك لأن المشكلات القائمة بينها هي في الغالب مشكلات حدودية خلفها الاستعمار ، ولذلك يجب اللجوء الى الطرق السلمية مثل التوفيق والوساطة والتحكيم في اطار المؤسسات الدولية .

١١ – رفض القواعد الاجنبية في منطقة البحر الأحمر ، وكذلك رفض تواجد الجيوش الاجنبية ، او اعطاء تسهيلات لتواجدها باية صيغة من الصيغ .

١٢ – المطالبة بان تكون منطقة البحر الاحمر منطقة منزوعة السلاح النووي ، لما لهذه المنطقة من موقع حيوي في العالم .

عرض للدراسات والبحوث المقدمة الى الندوة

١ – كلمة الافتتاح

القى الدكتور بيتر افري (Peter Avery) ممثل جامعة كامبردج ، كلمة افتتاح الندوة رحب فيها بالمشاركين ، وشرح اهمية البحر الاحمر المتزايدة في ضوء المشكلات التي تعاني منها منطقة الخليج العربي (تلوث مياه المنطقة بالزيت المتدفق من حقل نوروز الايراني) .

٢ – تقديم الندوة :

قدم الندوة بعد ذلك السيد عبد المجيد فريد رئيس مركز الدراسات العربية بلندن فاكد اهمية البحر الاحمر ممراً ملاحياً مهماً للتجارة الدولية ، ولنقل نفط الخليج العربي الى اوروبا وكذلك اهميته الاستراتيجية الناتجة عن موقعه الجغرافي .

واستعرض السيد عبد المجيد الصراعات التي شهدتها منطقة البحر الاحمر ابتداءً من حرب فلسطين ١٩٤٨ ، واحتلال (اسرائيل) لقرية «ام رشراش» الاردنية التي تحولت الى ميناء «ايلات» ثم تناول الحروب العربية (الاسرائيلية) في اعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . وجهود البحرية المصرية في اغلاق البحر الاحمر في وجه الملاحة الصهيونية . ولاتزال هناك العديد من المشكلات التي تعوق استقرار الاوضاع في المنطقة رغم توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فهناك مشكلة طابا ، واخطار (سياسة) التوسع (الاسرائيلية) .

وتسود احتمالات الخطر في الجزء الجنوبي من البحر الاحمر بسبب الصراع الاثيوبي الصومالي حول «اوجادين» ، وحرب التحرير في ارتيريا ، والصراع بين القوى الكبرى والتواجد العسكري السوفيتي والامريكي ، والتنافس على قواعد فيه او قريبة منه ، وتشكيل قوات التدخل السريع الامريكية .

ثم وضح السيد عبد المجيد اهمية البحر الاحمر المتزايدة نتيجة لبناء خطوط انابيب النفط بين منابعه في الخليج العربي وسواحل البحر الاحمر ، وازدياد اهمية ميناء العقبة لتجارة الترانزيت العراقية ، وختم كلمته بان الامل في تحقيق الاستقرار في المنطقة يصعب تحقيقه مادام الصراع العربي (الاسرائيلي) محتدماً ومادامت ايران ترفض الوساطات العربية والاسلامية لوقف الحرب بينها وبين العراق .

٣ – ثروات البحر الاحمر – اعداد الدكتور زكي مصطفى

تضمنت الدراسة عرضاً للظروف الطبيعية لتكوين البحر الاحمر اذ

واشار الامير عبد الله الى ان عملية التنمية السعودية بدأت سنة ١٩٧٠ – ١٩٧٥ بالخطة الخمسية الاولى وان المملكة في صدد اعداد الخطة الخمسية الرابعة التي ستبدأ سنة ١٩٨٥ وقال ان (اسرائيل) تمثل الخطر الاكبر على مشروعات البحر الاحمر فهي تريد ان تتوسع في المنطقة وتسيطر عليها ، وهي تطمح في الحصول على نفط ينبع بدلاً من شرائه من السوق الدولية .

٦ – «المشكلات القانونية في حوض البحر الاحمر» اعداد الدكتور جفري مارستون

يرى الدكتور مارستون في دراسته ان المشكلات القانونية في المنطقة قد تنشأ في مجال تحديد الدول لمياهها الاقليمية وحقوق الاستفادة من الجرف القاريّ وغير ذلك ويرى ان مجموعة القواعد العامة التي تضمنتها الاتفاقيات الاربع التي وافق عليها مؤتمر الامم المتحدة في جنيف سنة ١٩٥٨ يمكن ان تكون اساساً للفصل في المنازعات البحرية بين الدول ، ولكن لم يصادق العدد المطلوب من الدول على تلك الاتفاقيات حتى تصير سارية المفعول .

وتطرق الدكتور مارستون الى المشكلات المتعلقة بخليج العقبة ومضيق تيران ، وقال ان عدم ظهور المشكلة من جديد رهن باستقرار السلام بين مصر و (اسرائيل) ، كما تطرق الى الحديث عن قضايا الملاحة الدولية عبر المياه الاقليمية للدول المطلة على البحر الاحمر .

واشار الكاتب الى عدم احتمال ظهور مشكلات قانونية بشأن التعدين في البحر الاحمر حيث لم تعترض اية دولة على ذلك كما ان الاتفاقية الموقعة بين السعودية والسودان في ١٦ / ٥ / ١٩٧٤ تحدد العلاقة بين الطرفين ، وتنص على اللجوء الى محكمة العدل الدولية في حالة الخلاف والالتزام بالحكم الذي يصدر عنها .

٧ – «ميناء العقبة واقليم البحر الاحمر» – اعداد الدكتور احمد مانجو

تحدث الدكتور مانجو في دراسته عن الدور الاقليمي لميناء العقبة حيث انها المخرج البحري الوحيد للأردن الذي لايزيد طول ساحله على عشرين ميلاً ، كما انها اقرب ميناء عربي الى الكيان الصهيوني . وقد اهتمت خطط التنمية الاردنية ببناء المنشات للميناء مثل : مناطق حرة ، واخرى لبضائع الترانزيت .. وقد زار عدد السكان في الميناء من ٩ الاف في الستينات الى اكثر من ٣٠ الفا عام ١٩٧٩ .. وزاد حجم البضائع المارة خلالها من ١ر٥ مليون طن عام ١٩٧٥ ، الى خمسة ملايين عام ١٩٧٩ .

وتقوم حول العقبة تنمية زراعية وصناعية ، حيث يستغل البوتاسيوم من البحر الميت والفوسفات والنحاس من المناطق المجاورة . ويرتبط الميناء بالسعودية والعراق وسوريا بشبكة من الطرق . وقد برزت اهمية العقبة نتيجة للحرب العراقية الايرانية .

٨ – «الصراعات المحلية في البحر الاحمر والاثار المترتبة عليها خلال العقدين الاخيرين» – اعداد اللواء حسن البدري

يبرز اللواء البدري الاهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الاحمر من خلال عرض الخلفية التاريخية للصراع في المنطقة . فقد بدأت تلك الاهمية منذ الغزو التركي لليمن عام ١٥٣٢ ثم الصراع بين بريطانيا وفرنسا حول اقتسام الامبراطورية العثمانية . حتى انتهى بمعاهدة «الوفاق الودي» سنة ١٩٠٤ ثم جاءت الحرب العالمية الثانية بعاملين :

أ – ظهور النفط في الشرق الاوسط ، وصارت الطرق البحرية ، ومنها البحر الاحمر شريان الحياة للغرب .

ب – بروز قوة القومية في العالم الثالث ، وظهور الاستعمار الاقتصادي غير المباشر . واحتدام التنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على مناطق النفوذ . وفي هذا الاطار برزت خمسة مظاهر لاهمية البحر الاحمر :

أ – انه شريان التجارة بين الشرق والغرب .

ب – انه مصدر التجارة الاساسي لبعض الدول الساحلية .

ح – وجود احتياطات معدنية في قاع البحر .

د – ان الدول المحيطة به تنتمي الى الوطن العربي والعالم الاسلامي والافريقي .

هـ – انه يمثل الذراع الغربي للمحيط الهندي والمدخل الجنوبي للبحر الابيض المتوسط .

ويتحدث اللواء البدري على ضوء هذه المظاهر عن المفاهيم الامنية الاتية :

أ – مفهوم الأمن العربي :

ومحوره : القضية الفلسطينية ، وضمان النقل البحري للنفط ، والصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب .

ب – مفهوم الأمن الافريقي : ويقوم على الصراعات المحلية : النزاع الاثيوبي – الصومالي ، والخلافات العربية – الافريقية .

ج – مفهوم الأمن الاسرائيلي : ويتضمن تأكيد الأمن العسكري وضمان حرية الملاحة عبر شرم الشيخ وباب المندب ، المرتبطة بمشروعات التنمية في النقب .

ويتحدث اللواء البدري عن الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في حوض البحر الاحمر فيصف السياسة السوفيتية بأنها «مغامرة» ، وتهدف الى «خلق حزام أحمر» يمتد من موزمبيق وتنزانيا على المحيط الهندي الى أنجولا على المحيط الاطلسي. ويتهم الاتحاد السوفييتي بالعجز عن مساعدة العرب سنة ١٩٦٧.

ويتعرض اللواء البدري لدور الولايات المتحدة بشكل مختصر، حيث يبرز رغبة واشنطن بعدم الارتباط ، وضغط الدول المحلية – العربية

يقدر العلماء عمره بنحو ٣٠ – ٤٠ مليون سنة ، وتتراكم في قاعه طبقة من الصخور الرسوبية تعود الى العصر المايوسيني تحتوي على نسبة عالية من المعادن . وطبقة من صخور البازلت تكونت نتيجة للانشطة البركانية ، في مرحلة تاريخية لاحقة ، وغطت طبقة الصخور الرسوبية .

ويعدد الدكتور مصطفى ثروات البحر الاحمر على النحو التالي :

ا – ماء البحر والثروات الذائبة فيه مثل ملح الطعام والماغنيسيوم .

ب – الصخور الرسوبية التي تستعمل في البناء .

ج – ثروات الصخور البركانية وتتضمن الرصاص والزنك والماغنسيسوم ، كما تحتوي على تجمعات من الاحجار الكريمة .

د – ثروات صخور العصر المايوسيني وتتضمن تجمعات الغاز والنفط ،

ه – المعادن النفسية في اخاديد المحور المركزي .

ويلاحظ أن الغاز والنفط والمعادن النفيسة لم يتم الكشف عنها بعد . وقد تأسست الهيئة السعودية – السودانية سنة ١٩٧٥ لاستغلال هذه الثورات ، وقد قسمت الهيئة البحر بين القطرين الى ثلاث مناطق : منطقة سعودية في الشرق ، ومنطقة سودانية في الغرب ومنطقة مشتركة . وتقوم الهيئة بأعمال البحث والتنقيب في المنطقة المشتركة . وتقوم المملكة السعودية بتمويل المشروع على ان تسترد ماتنفقه من عائد الانتاج .

ويعد أخدود أطلانتس اكثر المناطق اهمية حيث يحتوي على احتياطيات ضخمة من النحاس والزنك والفضة والذهب والكوبالت والجبس . وقد نجحت الهيئة في تطوير اساليب تكنولوجية للانتاج تعد رائدة بالمقاييس العالمية وقد أوضحت المناقشات النقاط التالية :

أ – أن تكنولوجيا التعدين في الاعماق التي توصلت اليها الهيئة تظل حقاً لها يمكن ان تبيعه .

ب – يمكن التوسع في نشاط الهيئة ، اذا اكتشفت معادن في مناطق اخرى ، حيث تنضم اليها الدول صاحبة الحق في استغلال تلك المناطق .

ح – تاخذ الهيئة في اعتبارها المخاطر التي تهدد البيئة من التعدين في البحر .

٤ – التجارة والملاحقة في البحر الاحمر» – اعداد الدكتور جون دوفياك

عرض الدكتور دوفياك في دراسته ثلاث نقاط اساسية .

أ – تتعرض النقطة الأولى لتطور التجارة الخارجية لكل دولة من دول البحر الاحمر وحركة الملاحة في الموانئ .

ب–تتعرض النقطة الثانية للأساطيل التجارية لبعض دول المنطقة وتطورها .

ج – أما النقطة الثالثة فتتعرض لتطور موانئ المنطقة ومشكلات التكدس فيها .

ويرى الكاتب أن التجارة الخارجية لدول منطقة البحر الأحمر تتسم بعدم التوازن ، لأن صادرات الدول العربية فيه تبلغ ١١٨٫٥٥٥ مليون دولار بينما لم تزد الواردات عن ٥٢٫٩٨٨ مليوناً سنة ١٩٨١ . ولاحظ أن السعودية صاحبة القسط الأكبر من الصادرات (النفط) ، حيث بلغت قيمة صادرات النفط ومشتقاته أكثر من ١٠٨٫٠٠٠ مليون دولار .

وهناك اتجاه لدى بعض الدول في المنطقة لتنمية أساطيلها التجارية ، في ضوء الميثاق الذي وافق عليه «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (اونكتاد) الذي يقضي بأن تنقل الدول المصدرة ٤٠٪ من التجارة على سفنها ، وينقل المستورد ٤٠٪ أيضاً ، بينما يقوم الوسطاء بنقل ٢٠٪ ، وسوف يدخل هذا الميثاق حيز التنفيذ ابتداءً من تشرين أول (اكتوبر) القادم .

أما بالنسبة للموانئ ، فقد حدث فيها تطور كبير خلال السنوات الأخيرة ، ويعد ميناء جدة مثلاً على ذلك ، فهو يستعمل ٢٢ خطاً ملاحياً ، بينما يستعمل ميناء جيبوتي خمسة خطوط ملاحية فقط . ومن المتوقع أن يلعب ميناء جدة دوراً متعاظماً في خدمة تجارة الترانزيت في المستقبل .

اما ميناء العقبة الاردني ، فقد برزت اهميته في ضوء الحرب العراقية الايرانية ومن المشكوك فيه ان يحافظ الميناء على اهميته بعد الحرب .

٥ – «التنمية السعودية في منطقة البحر الاحمر اعداد الامير عبد الله فيصل تركي .

ركز الامير عبد الله في دراسته على مجموعة من النقاط الاساسية ، فتناول في النقطة الاولى «مفهوم التنمية» واكد ان التنمية مفهوم شامل يتعلق باقامة البنية الاساسية وتحقيق تقدم في الصناعة والزراعة والخدمات وايجاد المؤسسات المحلية في مجالات الصحة والخدمات الاجتماعية والاسكان . وليس التطور في الامكانيات المادية وحدها .

وتعرض الكاتب في النقطة الثانية لاقتصاديات التنمية ، واوضح ان معيار اقامة المشروعات في المملكة السعودية هو العائد الذي يتحقق من حجم الانفاق .

ثم تطرق الكاتب الى المشروعات التي تقوم بها «الهيئة الملكية للجبيل وينبع» نمطاً من انماط التنمية في المملكة السعودية ، فقال ان «مجمع الجبيل يهدف الى تنمية الموارد البشرية من خلال العمل في معامل البتروكيمياويات المتطورة والى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة بشكل اكثر فاعلية .

واشار الامير عبد الله الى ان التنمية السعودية في منطقة البحر الاحمر تشمل اقامة ١٥ معملاً لتحلية المياه ، و ٣ موانئ رئيسية (جدة وينبع وجيزان) وسبعة موانئ فرعية ، واربعة معامل لتكرير النفط ويوجد حالياً خطان من الانابيب احدهما لنقل النفط الخام ، والاخر لنقل الغاز الطبيعي ، وهناك مشروعان اخران لبناء خطي انابيب لنقل نفط العراق ونفط الخليج الى ساحل البحر الاحمر .

والافريقية – عليها لاتخاذ موقف اكثر حزماً في مواجهة «التدخل السوفييتي دون مبرر» في افريقيا.

ويختتم اللواء البدري دراسته بست ملاحظات: –

ا – سوف تقل اهمية القضية الفلسطينية في اطار مفهوم عربي نتيجة لجهود السلام.

ب – الدول العربية التي لديها القدرة والارادة على فرض وجهة نظرها في منطقة البحرالاحمر هي مصر والسعودية.

جـ – حرب ارتيريا سوف تضعف اثيوبيا. واذا استقلت ارتيريا سيصير البحر الاحمر عربياً.

د – يعيش الشرق الاوسط في الحقبة الاسرائيلية، حيث تهدف (اسرائيل) كما شرح ذلك آرييل شارون – الى السيطرة على منطقة الشرق العربي كلها وكذلك تركيا وباكستان.

ه – سوف تظل المنطقة ميداناً للمواجهة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

و – يعتمد الاستقرار في البحر الاحمر وتجبيده على نشاطات القوى الكبرى في المحيط الهندي.

٩ – «العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بين البحر الاحمر والخليج العربي»

اعداد: الدكتور جيرالد بليك – والدكتور حسن البزاز

نوقش هذا الموضوع في ضوء دراستين منفصلتين اعد احداهما الباحث البريطاني الدكتور جيرالد بليك، واعد الاخرى الباحث العربي الدكتور حسن البزاز.

وقد قام الباحثان باستعراض المواصفات الطبيعية لكل من البحر الاحمر والخليج العربي، والدول المطلة على كل منهما، ودور كل منهما في انتاج النفط ونقله. بينما ينفرد الدكتور البزاز في نظرته الى كل من الخليج العربي والبحر الاحمر على انهما جزء من منطقة الشرق الاوسط ولهما اهميتهما الاستراتيجية والاقتصادية، ويتجه في تحليلاته الى البحث عن «العناصر المشتركة» و«الترابط الاستراتيجي والاقتصادي» بينما يتجه الدكتور بليك الى ابراز اوجه الشبه واوجه الخلاف، وينمو في تحليلاته منحى مقارنا ويقرر الكاتبان ملاحظتين: –

الاولى: اهمية الترابط بين الخليج العربي والبحر الاحمر على اساس ان احدهما يمثل مكان انتاج النفط، والاخر طريق تصديره الى اوربا.

الثانية: هي اهمية السعودية من حيث انها تطل على الخليج العربي والبحر الاحمر ويؤكد الباحثان اهمية طريق البحر الاحمر – قناة السويس لقصرها مقارنة بطريق رأس الرجاء الصالح، كما يؤكدان الاهمية التي تحققت من بناء خط انابيب «سوميد» بين السويس والاسكندرية ومشروعات التنمية السعودية، ويركزان على الاهمية المتبادلة بين الخليج العربي والبحر الاحمر.

ويستعرض الكاتبان التنافس بين الدول الكبرى في المنطقة ومحاولة كل منها الحصول على تسهيلات بحرية، وقواعد، وحشد الاساطل. ويقارن الدكتور بليك بين حجم القوات الامريكية (٢٨ – ٣٠ قطعة منها عشر قطع مقاتلة) وحجم القوات السوفييتية (سبع قطع مقاتلة وثلاث غواصات و١٨ سفينة معاونة).

ويتحدث الدكتور البزاز عن اهمية تحقيق امن جماعي عربي، ويرى ان تحقيق الحد الادنى من الامن الاقتصادي والاستراتيجي يتطلب اخذ المؤثرات الخارجية في الحسبان. والتركيز على الاهمية الوطنية لمصادر الثروة في البلاد العربية. ويقارن بين الحرب العراقية – الايرانية والحرب الاثيوبية – الصومالية، ويرى ان الخطر في المنطقتين واحد.

ويقوم الدكتور بليك بالتحدث عن «قوات التدخل السريع الامريكية» من حيث حجمها (٤٠٠ الف جندي) ومجال حركتها والتسهيلات التي تتمتع بها ويقرر انها موجهة اساساً نحو الخليج العربي، ولكن لايمكن عزلها عن البحر الاحمر.

١٠ «المضائق والممرات المائية الاستراتيجية في البحر الاحمر» – اعداد لويس فيتز جيبون

يلاحظ ان الكاتب فيتز جيبون لم يوزع دراسته توزيعاً عادلاً على المضائق والممرات المائية في البحر الاحمر، فقد افاض في الحديث عن مضيق باب المندب واوجز كثيرا في حديثه عن قناة السويس ومضيق تيران وذلك لاعتقاده بان السلام بين مصر و(اسرائيل)، سوف يقلل من احتمالات الصراع في المنطقة، لانه من مصلحة جميع الاطراف ان تظل قناة السويس مفتوحة. « وبالنسبة الى مصر فان القناة تمثل افضل مصدر للحصول على العملات الصعبة.».

ويتحدث الكاتب عن باب المندب، فيرى ان ٤٠٪ من حركة النفط العالمي تمر في هذه المنطقة في «ناقلات غير مسلحة». وقد يقوم احد الحلفاء المحليين للاتحاد السوفييتي – حسب راي الكاتب – باغراق سفينة كبيرة يؤدي الى غلق باب المندب تماما.

ويتحدث الكاتب عن الجزء الجنوبي من البحر الاحمر في ضوء مايسميه «خطر النفوذ السوفييتي» ويرى ان موسكو تهدف الى السيطرة على كل ما هو جنوب افغانستان حتى القرن الافريقي لكي تتمكن من الحصول على النفط الذي «سوف يقل انتاجها المحلي منه في سنة ١٩٨٥».

ويرى الكاتب ان تشكيل «قوات التدخل السريع» جاءت ضربة للسوفييت ولكنهم ردوا على ذلك بتشكيل «حلف عدن الثلاثي» (آب (اغطس) ١٩٨١» الذي يضم: ليبيا، واثيوبيا، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ويوضح الكاتب ان حلف عدن هذا هو «مصدر الخطر الحالي» ضد الدول المعتدلة في المنطقة وهي من وجهة نظره – السودان، وكينيا، والصومال. ويرى ان اثيوبيا دولة استعمارية تحتل اراضي قوميات اخرى هي: اريتريا – وتيجراي – وسيدامو– واوروميا – واوجادين.

وقد تركزت المناقشات مع المؤلف حول انحيازه لعرض الموقف في البحر الاحمر من وجهة نظر واحدة، وهو التهديد السوفييتي، متجاهلاً الدور الامريكي في المنطقة.

١١ – «سسياسة الولايات المتحدة الامريكية في البحر الاحمر» – اعداد مايكل ستيرنر

يرى السيد ستيرنر ان الاعتراف بالاهمية الاستراتيجية لخط مواصلات البحر الاحمر، ادى الى تغيرات جذرية في طبيعة الصراع بين القوى العالمية، وترك اثرها على التركيب السياسي للدول الاقليمية. وبالاضافة الى ذلك اهمية البحر الاحمر كطريق قصير فانه يمثل المدخل الجنوبي الى قلب الشرق الاوسط ويوفر للقوى الخارجية فرصة الضغط والتأثير في مجرى الاحداث في المنطقة.

وقد قلل ستيرنر من اهمية قناة السويس في الضغط الاقتصادي على الغرب، لان ٢٠٪ من واردات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)تمر من خلالها. ولكن اهمية البحر الاحمر تبرز في البعد الاستراتيجي حيث ادى احتمال اغلاق قناة السويس الى دفع الاتحاد السوفييتي الى عدم الاعتماد على خط البحر الاحمر، كما دفع الولايات المتحدة الى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، ولاسيما في اوقات الازمات وتهدف الولايات المتحدة الى هدفين رئيسين:–

ا – ضمان امن دول الخليج المنتجة للنفط وتوجهها السياسي الغربي.

ب – ضمان أمن وقوة دول الشرق الاوسط التي تلتزم بتسوية سلمية للصراع العربي – الاسرائيلي.

وفي هذا الصدد تخشى واشنطن من اغلاق مضائق البحر الاحمر في وجه الملاحة الاسرائيلية انطلاقاً من اهتمامها المطلق بأمن (اسرائيل). وقد تزايدت الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر بعد ان شكلت الولايات المتحدة «قوات التدخل السريع».

ويرى السيد ستيرنر ان السوفييت يسعون للتفوق في مجال القوة البحرية، وانهم سوف يتدخلون في ايران للضغط على الغرب اذا تفاقمت الظروف نحو حرب عالمية. وفي ضوء محدودية قوات التدخل السريع الامريكية وعدم قدرتها على صد اندفاع سوفييتي على نطاق واسع، فان الغرب كما يرى ستيرنر سوف يضغط على المصالح السوفيتية في مناطق اخرى وبذلك تتلافى واشنطن احتمالات تصعيد الموقف الى حرب عالمية.

وقد ثارت مجموعة من التساؤلات خلال المناقشة، من بينها:

– هل تهدف قوات التدخل السريع الى حماية المنطقة من الخارج ام تامين الانظمة الموالية للولايات المتحدة؟... فأجاب ستيرنر:

ان الولايات المتحدة سوف تستجيب لدعوة اية دولة لمساعتها ضد تهديد داخلي.

وقال ان هناك ثلاثة خيارات لاتقل خطراً عن ذلك هي:

– اعادة تقييم دور (اسرائيل).

واوضح ستيرنر ان الراديكاليين العرب الذين يريدون قلب نظم الحكم الموالية للغرب سوف يفكرون مرات اذا علموا ان كتيبتين امريكيتين مزودتين بأسلحة حقيقية سوف تأتيان فوراً الى المنطقة. ونفى حدوث اي تغيير في التوجه السياسي الغربي لدولةالامارات العربية المتحدة وتحولها الى عدم الانحياز، كما اشاد بقبول دول التعاون الخليجي لفكرة قوات التدخل السريع، وقال ان هناك مجالاً واسعاً للاتفاق بين الولايات المتحدة والعرب ولكن قضية (اسرائيل) ماتزال في حاجة الى مزيد من النقاش. ويعوق ذلك عدم وجود تفاهم مع حكومة بيجن الاسرائيلية.

١٢ – سياسة الاتحاد السوفييتي في البحر الاحمر – اعداد فريد هاليداي

يبدأ السيد هاليداي بالتأكيد ان الاتحاد السوفييتي يهتم بالدول الواقعة على حدوده مباشرة (افغانستان وايران وتركيا) اكثر من اهتمامه بدول الشرق الاوسط، وان البحر الاحمر يتمتع عند السوفييت بأهمية ثانوية. ثم تطرق الى استعراض المصالح السوفييتية في المنطقة على النحو التالي:

أ – المصالح العسكرية:

حرمان أساطيل الدول المعادية من البحر الاحمر في حالة الحرب النووية، حيث يعد هذا البحر منصة لاطلاق قذائف نووية ضد الاتحاد السوفييتي.

استخدام البحر الاحمر لانتشار اسطوله في وقت السلم والحصول على تسهيلات.

وقد وجدت القوات السوفييتية في المنطقة منذ سنة ١٩٦٨، اعتماداً على وجود تسهيلات في عدن وبربرة ومصوع وعصب في وقت او اخر. ويهدف الاتحاد السوفييتي الى:–

– التواجد بشكل ما في مواجهة التواجد الامريكي – الغربي الاكبر حجماً.

– استخدام هذا التواجد لطمأنة حلفائه المحليين.

– مراقبة القوات الغربية وخاصة الغواصات النووية.

– الاستفادة بالتواجد السوفييتي في عمليات الفضاء وابحاث المحيطات.

ب – المصالح الاقتصادية:

– يمثل البحر الاحمر – في نظر هاليداي – جزءاً من المواصلات السوفييتية الداخلية بين البحر الاسود وشرق اسيا. وتعد قناة السويس بالنسبة للاتحاد السوفييتي مثل قناة بنما بالنسبة للولايات المتحدة.

– صيد الاسماك عن طريق الاتفاقيات المعقودة مع دول المنطقة.

– التجارة مع الدول الاقليمية وأهمها استيراد القطن

ج – المصالح السياسية:

بسعى الاتحاد السوفييتي الى كسب نفوذ سياسي في المنطقة، فقد كانت له علاقات مع اليمن والسعودية منذ العشرينات ثم اعطى اهمية خاصة لعلاقاته مع الدول التقدمية مثل مصر، وكان يؤيد حلفاءه في المواجهات العسكرية التي يخشى من هزيمتهم فيها. وحاول الاتحاد السوفييتي ان يقوم بدور ديبلوماسي في المنطقة (الصراع العربي – الاسرائيلي، والقرن الافريقي، وشطري اليمن). وكان يمثل عنصر تهدئه لحلفائه، ويشجعهم على اقامة علاقات سلمية مع الانظمة التي يختلفون معها وينصحهم بعدم الدخول في مواجهات عسكرية.

أما مجالات السياسات السوفييتية في المنطقة فقد ناقشها هاليداي على النحو التالي:

أ – الصراع العربي – الاسرائيلي:

أعطى هذا الصراع للاتحاد السوفييتي فرصة تعزيز وجوده في المنطقة. وتؤيد موسكو الحل الديبلوماسي للقضية، ولكنها ترفض كامب ديفد. اما ابعاد الصراع العربي – الاسرائيلي من وجهة النظر السوفييتية فتبدو في اطار:

– ان موسكو ترغب في المحافظة على قناة السويس مفتوحة للملاحة.

– وان موسكو تشعر بالقلق من انتشار القوات البحرية الغربية في المنطقة.

ب – القرن الافريقي:

يحاول الاتحاد السوفييتي تأمين مواقع له في القرن الافريقي ويعارض انفصال اريتريا عن اثيوبيا، كما يعارض الوجود الفرنسي في جيبوتي، وتأييد الولايات المتحدة للصومال. اما عن وجود عدة الاف جندي كوبي في اثيوبيا فقد اكد الكاتب انهم لن يرحلوا قبل ان ينتهي الصراع بين اثيوبيا والصومال.

ج – شبه الجزيرة العربية:

يحتفظ الاتحاد السوفييتي بعلاقات مع اليمن الشمالي والجنوبي. وقد ساعد حكومة صنعاء ضد الملكيين، وازدادت تلك المساعدات سنة ١٩٧٩ وفي سنة ١٩٨١ كان للسوفييت نحو ٦٠٠ خبير في اليمن، وكان حوالي ١٥٠٠ جندي يماني في دورات تدريبية في الاتحاد السوفييتي.

وتطورت العلاقات بين موسكو وعدن سنة ١٩٦٧ وفي عام ١٩٧٩ وقع اليمن الجنوبي معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتي. ويمثل اليمن الجنوبي ميزة عسكرية كبرى للاتحاد السوفييتي بالنسبة الى التسهيلات البحرية واغراض الاستطلاع.

د – المحيط الهندي:

تقوم سياسة الاتحاد السوفييتي في المحيط الهندي على نقطتين:

– التنافس مع الغرب في فرض الوجود العسكري

– تنامي فكرة جعل المحيط الهندي منطقة سلام لدى دول المنطقة وحركة عدم الانحياز، منذ مؤتمر لوزاكا سنة ١٩٧٠.

وقد تضمن خطاب بريجنيف في كانون اول (ديسمبر) ١٩٨٠ النقاط التالية

١ – ضمان حرية الملاحة

٢ – تصفية جميع القواعد العسكرية.

٣ – فرض حظر كامل على الاسلحة النووية.

٤ – التعهد بعدم استخدام القوة المسلحة.

ثم اوضح هاليداي في المناقشة اربع نقاط مهمة هي:

١ – الصراعات الاقليمية هي التي تتيح الفرصة للتدخل الاجنبي.

٢ – يجب على السعودية ان تنشئ علاقات مع السوفييت كما يجب على عدن ان تنشئ علاقات مع الولايات المتحدة.

٣ – لابد من ان يعترف كل طرف من القوى الكبرى بوجود مصالح للطرف الاخر لتلافي التنافس بينهم.

٤ – يجب متابعة الجهود لجعل المحيط الهندي منطقة سلام.

١٣ – السياسات المصرية في البحر الاحمر ١٩٥٢ – ١٩٨٢»

اعداد : السيد أمين هويدي

بدأ السيد هويدي دراسته بطرح عوامل اهمية البحر الاحمر بالنسبة للملاحة التجارية والعسكرية ونقل النفط، وجوانب اخرى لاهميته من وجهة النظر المصرية والتي تتلخص في ما يلي:

ا – البحر الاحمر حلقة وصل بين مصر ومجموعة من القوى الساسية تهتم بها مصر مثل السعودية واليمن وجيبوتي واثيوبيا والصومال.

ب – البحر الاحمر طريق الحج الى الاراضي الحجازية

ج – وجود (اسرائيل) والتناقض بينها وبين مصر في المصالح

ويقسم هويدي سياسة مصر في البحر الاحمر من ٥٢ – ١٩٨٢ الى ثلاث مراحل:

اولاً: المرحلة الناصرية ١٩٥٢ – ١٩٧٠:

يتلخص التصدر الاستراتيجي للثورة المصرية في نقطتين هما:

أ – اهمية قناة السويس لامن مصر.

ب – اهمية السيطرة على المضائق : تيران، وشرم الشيخ، وباب المندب وعلى اساس ذلك كانت فكرة القيادة المصرية عن الدوائر الثلاث: الدائرة العربية والدائرة الاسلامية والدائرة الافريقية.

وكان تهديد مصر يأتي من مصدرين: بريطاني واسرائيلي وقدتمكنت الثورة المصرية من ازالة التهديد البريطاني، وبقي التهديد (الاسرائيلي).

ثم تناول الكاتب ثلاث قضايا مهمة في سياسة مصر في البحر الاحمر هي:

١ – استقلال السودان: حيث اجتهدت مصر من اجل طرد الوجود البريطاني.

٢ – استقلال الصومال: حيث اجتهدت مصر لتوحيد الصومال وتحريره من خمس دول اجنبية.

٣ – مساندة الثورة اليمانية عام ١٩٦٢، وتحقيق التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في اليمن، مما دفع القوى الكبرى للعمل ضد مصر سنة ١٩٥٦، ثم تحقيق هزيمة ١٩٦٧، التي توفي بعدها الرئيس عبد الناصر سنة ١٩٧٠. وكان عبد الناصر يعي دائماً ان الخطر الذي يهدد مصر هو من الشرق، وكان يرفض اقامة القواعد الاجنبية في المنطقة ويؤيد اقامة علاقات وثيقة مع دول المنطقة.

ثانياً: مرحلة السادات (١٩٧١ – ١٩٨١).

تتميز هذه المرحلة بما يلي:–

أ – تراجع النفوذ المصري لصالح النفوذ (الاسرائيلي).

ب – تعاظم الوجود الاجنبي واحترام التنافس بين القوتين العظميين

ج – منح قواعد التسهيلات للقوى الاجنبية.

د – عزل مصر في حوض البحر الاحمر بعد توقيع التفاقيات كامب ديفد والسلام مع (اسرائيل).

ه – عدم تحقيق السيادة المصرية على سيناء – رغم انسحاب القوات (الاسرائيلية) منها بسبب القيود المفروضة على وجود قوات مصرية بها.

ثالثا: مرحلة الرئيس مبارك (منذ ١٩٨١)

يوضح الكاتب ان الرئيس مبارك اتخذ عدداً من الخطوات الوطنية مثل:

أ – رفض منح تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة في راس بيناس

ب – جهوده للعودة الى مركز مصر السابق في حركة عدم الانحياز

ج – توثيق العلاقات مع الدول العربية والاهتمام بالسودان.

١٤ – السياسات (الاسرائيلية) في البحر الأحمر

اعداد الدكتور نوح لوكاس

تترابط الأهداف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية (الاسرائيلية) معا. وتتمثل السياسة الاسرائيلية الملحة في الردع العسكري لأية محاولة تهدد حرية الملاحه (الاسرائيلية) في البحر الأحمر. وقد هبطت مكانة ميناء ايلات بعد فتح قناة السويس، ولكن ما يزال ذلك الميناء يرتبط بالتنمية لاستيعاب المها جرين الجدد. وقد زادت (اسرائيل) من وجودها العسكري البحري في البحر الأحمر بعد اغلاق مصر لمضيق باب المندب سنة ١٩٧٣، لتأمين تجارتها مع شرق وجنوب افريقيا وجنوب آسيا.

وبعد حرب ١٩٥٦ أنشأت (اسرائيل) خط أنابيب قطره ثماني بوصات بين ايلات وحيفا، ووصات ايلات ميناء كبيرا في سنة ١٩٥٩. وفي اوائل السبعينات تم انشاء خط انابيب آخر قطره ٤٢ بوصه، وطاقته ٦٠ مليون طن سنويا بين ايلات واسدود. وكانت (اسرائيل) حتى عقد معاهدة السلام مع مصر تعتمد على البحر الاحمر في تأمين احتياجاتها من النفط الذي كانت تستورده من ايران. اما في الوقت الحالى فان احتياجات (اسرائيل) من النفط تبلغ ٦٠ مليون برميل سنويا لايزيد الانتاج المحلي عن ٧٪ منها

وتعتمد (اسرائيل) على سياسة الردع العسكري لتأمين حرية الملاحة في البحر الأحمر واذا تعذر عليها الدفاع عن النقاط البعيدة، فانها تتخذ اجراءات مضادة قوية في مناطق أخرى.

بلغ حجم التجارة الاسرلائلية عن طريق ايلات حوالي ١٠٪ من الصادرات، ٥٪ من الواردات عن طريق البحر وتركز نشاط الميناء على تصدير الفوسفات والبوتاسيوم والنحاس والاسمنت.

ولاتزال قضية طابا معلقة، وهي ترجع الى مطالبة (اسرائيل) بمساحة ٧٠٠ م^{٢} على ساحل سيناء. وهو امر ليس له اهمية استراتيجية، ولكنه يعني رغبة (اسرائيل) في الحصول على مزيد من التنازلات الامريكية ثمناً للانسحاب من سيناء ولاسيما في مجال تزويد (اسرائيل) بالسلاح. وكان شارون يرى تأخير الانسحاب من سيناء للضغط على مصر للتنازل عن طابا.

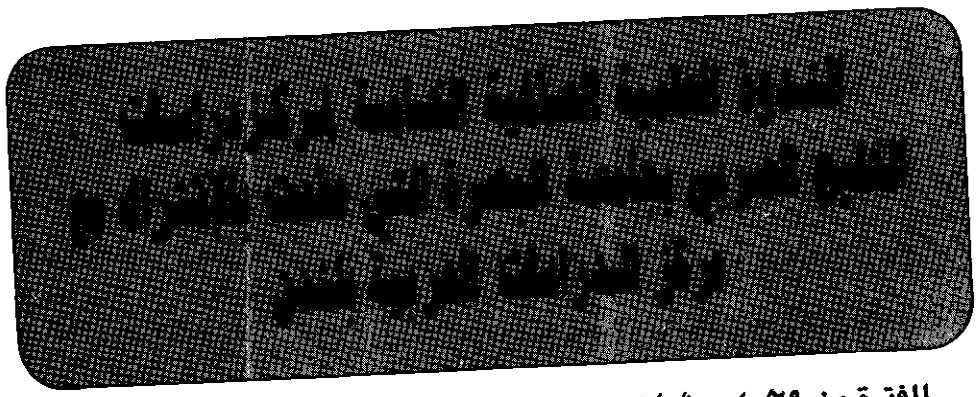

للفترة من ٢٩/ ٤ - ١٩٨٤/٥/١ بعنوان الخليج العربي والعالم الخارجي

الخليج العربي .. منطقة متميزة فهي مصدر لمادة استراتيجية حية هي
بترول كما أنها موقع مهم على خريطة العالم الجغرافية وهي تأخذ حدودا
صلة بين القومية العربية وبين قوميات متاخمة بما يترتب عليه من
راعات ... كما انها تعد جزءا من خريطة العالم الاسلامي بما يهب عليه
اجتهادات دينية مختلفة في النهج او الاسلوب .

ان الخلل الكبير في التركيب السياسي والاقتصادي والديموغرافي
لقة الخليج العربي خلق ثغرات واضحة في أمنه واستقراره حيث ما
كت الدول الكبرى تشغل تلك الثغرات الى الوثوب الى المنطقة
وبلها الى منطقة تبعية في المجالات كافة حتى شجع بعض الدول
ورة الى التعامل مع اقطار الخليج العربي على انها مجال حيوي للتوسع
سيطرة .

ولذلك جاءت الحرب العراقية - الايرانية نتيجة نهائية للاطماع
انية التوسعية في المنطقة وخاصة بعد انهيار العائلة البهلوية ومجيء
ب الدين الى السلطة .

الخليج العربي الآن يعد بؤرة الاحداث الملتهبة التي تشد انظار العالم
كل اتجاه وهو يشهد حربا قائمة تدخل عامها الرابع ولاتبدو لها في
نهاية قريبة تحسمها . وفي الوقت الذي تبدي ايران تطرفا يكشف
اهداف تتخطى حدود الصراع الراهب ، فأن العراق يبدي ايمانه
عية الدولية وقوانينها ومعالجة اسباب الحرب بعيدا عن هدير المدافع
كفل الحقوق الاساسية لكلا البلدين .

رة اخرى تتكشف على ساحة الخليج العربي انعكاسات التجزئة
ة وعدم وحدة الموقف العربي ومايمكن تسميته بمؤامرة الصمت
وتبذل من أجل السلام فيه الآن جهوداً عربية مع حركة عدم
ز والرأي العام الدولي عبر الامم المتحدة، وصلت كلها الى طريق
د . الخليج العربي الى أين .... أزاء كل العالم الخارجي الذي يحيط
لحرب العراقية - الايرانية الى أين .... انعكاساتها خليجيا
.... لذلك كانت هذه الندوة ....

أهداف الندوة

١ - دراسة المنطلقات الاساسية لعلاقات الخليج العربي بوصفه جزء من الوطن العربي والعالم الخارجي .

٢ - أبرز المقومات التاريخية والاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه العلاقات .

٣ - توضيح حجم مصادر التأثير العالمي على سياسة منطقة الخليج العربي الدولية .

٤ - بيان اهمية الخليج العربي الدولية وامكاناته في دعم الصمود العربي تجاه التحديات الخارجية .

٥ - وضع سياسة خليجية ضمن الاطار القومي لتعزيز التضامن العربي المشترك لمواجهة الاطماع العالمية .

٦ - توضيح المداخلات الدولية للحرب العراقية - الايرانية وانعكاسات تلك المداخلات واستمرارية الحرب على الامن العربي والقومي عامة وأمن الخليج العربي خاصة .

حفل الافتتاح

بدأ حفل الافتتاح يوم الاحد ٢٩ / ٤ / ١٩٨٤ بقراءة القرآن الكريم والوقوف دقيقة حداداً على ارواح شهداء قادسية صدام المجيدة . بعدها القى الاستاذ عبد القادر عز الدين / وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكالة كلمة السيد الرئيس القائد صدام حسين حيث جاء فيها :

* ان قيمة ندوتكم هذه عالية تنبع من محاولة تسليط الضوء على الاحداث في منطقة الخليج العربي ... من حيث جذورها التاريخية وتفاصيلها وابعادها الراهنة وآفاقها اللاحقة . وانها استقراء صريح للآراء العلمية حول تلك الاحداث من منطلق احترام الرأي والتناقش في اجواء ديمقراطية . من هذا المنطلق ستكون مسؤولية هذه الندوة كبيرة وعالية فعليها ان تقول قولة الحق ... والتي يرفع مشعلها .... رجال العلم والفكر الذيم تمثلونهم انتم خير تمثيل .

* الحقيقة الاكيدة هي اننا ابناء أمة واحدة واذا لم نتصرف على هذا

الاساس فسوف تؤكل اقطارنا واحدا بعد واحد واصبحت تلك الحقيقة واضحة للجميع وخاصة بعد العدوان الغاشم من جانب ايران على العراق ...

وقد تنبه الى تلك الحقيقة كل الاشقاء في الخليج العربي بصورة خاصة والوطن العربي بصورة عامة وعلى اساسها بدأ التصرف القومي ينمو في التضامن مع الشعب العراقي بمواجهة الخطر المشترك .

* ان أمتنا تريد ان تؤكد وجودها الانساني والحضاري وهي بذلك توصل الحاضر بالماضي وتشق سبيلها الى المجد ....

فارادتها هذه حق ، والمناوئون لهذا الحق هم اعداؤها فكان قدر هذه الاجيال في اثبات الذات ، وتحمل اعباء الحياة وتحدياتها ، تأكيدا على عراقة امتنا وأصالتها وعزتها وهي إذ تنبري للدفاع عن حقها تقيم عدلا .... وتنشد مساواة .

كما القى الدكتور عبد الاله يوسف الخشاب / رئيس جامعة البصرة كلمة ترحيبية باسم الجامعة جاء فيها :

* ان ندوتنا التي تعقد تحت عنوان (الخليج العربي والعالم الخارجي) تشكل حلقة مضافة الى حلقات الجهد العلمي المتواصل الذي تتشرف جامعة البصرة بالاضطلاع به على الرغم من كل ماتعرضت وتتعرض له من عدوان وهمجية ومعاناة للعلم والتقدم تتمثل بالقصف المدفعي اليومي الذي يمارسه النظام الحاكم في إيران ضد مدينة البصرة وجامعتها ومواطنيها .

* وتأتي اهمية هذه الندوة من اهمية منطقة الخليج العربي جزءاً من الوطن العربي واهميته ان كون هذه المنطقة الحيوية لها علاقات سليمة مبنية على اسس واضحة ومتينة من المصالح المشتركة واحترام السيادة والتعاون البناء مع دول العالم والعمل على تشخيص كل المعوقات التي قد تتعرض لهذه العلاقات وتعيق نموها ...

* اننا في جامعة البصرة نشعر بالاعتزاز لاننا قادرون على ان نواصل بهمة عالية تنفيذ مهمات الجامعة العلمية والتدريسية وتعزيز علاقاتها مع الجامعات والمؤسسات العلمية المختلفة في المنطقة والعالم متجاوزين بذلك الصعوبات التي تواجهنا كافة وبالدرجة الاولى فيها ماتتعرض له مؤسسات جامعتنا وقاعات البحث والدرس فيها من قصف مدفعي مستمر منذ بدء العدوان الايراني والذي تصاعد بشكل وحشي خلال الاشهر الاخيرة واننا بذلك نرد دينا في اعناقنا لرسالة العلم والتقدم والخير ولبلدنا العزيز وقائده الفذ السيد الرئيس صدام حسين لرعايته العلم والعلماء ومؤسسات البحث والعلم .

اما الاستاذ عبد المجيد فريد فقد القى كلمة مركز الدراسات العربية واوضح فيها .

* لانستطيع ان نناقش موضوعات هذه الندوة وان نصم الاذان عن دوي المدافع الذي يمكن ان يصاحب كلماتنا ونحن نتحدث . فما حدث ليس بالبسيط ، نحن نناقش قضية من خلال الحرب حين تقوم لابد ان لها اسبابها الموضوعية فهي حرب بين دولتين متجاورتين وستظل كذلك الى أبد الابدين ...

وهما ينتميان الى عالم واحد هو العالم الثالث او عالم الدول النامية بكل ما يمثله هذا العالم من حاجة الى توفير الجهد وتجمع الطاقات لبناء مجتمع متطور فوق ارضه يلحق بقطار العصر .

* وهما دولتان اسلاميتان اتخذ الشعبان فيهما الاسلام دينا منذ قرون عديدة وهما ينتميان ايضا الى منطقة جغرافية شاء لها القدران تكون مصدرا لسلعه تأخذ المقام الاول في عالم السلع الاستراتيجية بكل مايثيره ذلك من مطامع وما يترتب عليه من تعقيدات .

ثم القى الدكتور مصطفى عبد القادر النجار / الامين العام للمراكز والهيئات العلمية المهتمة بدراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ومدير مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة كلمته الترحيبية بالوفود ذكر فيها :-

* ان هذه الندوة لم تعقد لنصرة قضية معينة بقدر ماتطمح الى مناقشة قضايا الخليج العربي ومشاكله بروح من العلمية والموضوعية المنصفة للحق ، الرافضة للتخلف والتعنت والجهل التي هي سمات النظام الايراني المتخلف هذا النظام الذي يحاول عبثا طمس الحقيقة والنيل من كرامة الانسان وعلميته .

* ان مشاركة نخبة من العقول العلمية المتخصصة التي يشهد العالم بعلميتها ومكانتها المرموقة في هذه الندوة والمواضيع الجادة التي سيناقشونها ... لهو تقليد علمي رائع دأب مركز دراسات الخليج العربي على عقده منذ تأسيسه لمناقشة مشاكل المنطقة بحرية تامة وديمقراطية الكلمة وصولا الى الحقيقة التي ينشدها العلماء في مكان من هذا العالم .

بعد ذلك القى الشيخ سلمان الصباح .... كلمة الوفود المشاركة واشاد فيها بدقة تنظيم الندوة ومستوى الاعداد لها متمنيا النجاح التام لهـا .

وفي ختام الجلسة الافتتاحية شكلت لجنة الصياغة لتدوين النقاط والآراء الرئيسية التي قد تطرح في الندوة وتألفت من :-

١) الدكتور وميض عمر نظمي — جامعة بغداد
٢) الدكتور تيم نبلوك — جامعة اكستر
٣) الدكتور عمر الخطيب — جامعة الكويت
٤) الدكتور فلاح حسن عبد الحسين — جامعة البصرة
٥) السيد أمين الغفاري — مركز الدراسات العربية بلندن .

عرض موجز عن الدراسات والابحاث التي قدمت في الندوة :

١) الدكتور علي الدين هلال ، الاستاذ بجامعة القاهرة والباحث بمركز دراسات الاهرام / القاهرة :

أهم ماورد في العرض :

* ان أمن الخليج العربي يرتبط في المقام الاول بانتاج ونقل النفط ، ومن ثم يزداد او يقل اهتمام الولايات المتحدة بقضايا الخليج المختلفة تبعا لارتباطها بأمن النفط .... واستمرار سوق الخليج مفتوحة أمام البضائع والتكنولوجيا الغربية ، واستمرار ايداع أموال النفط في البنوك الغربية واستمرار العمل على غياب دور سوفيتي في المنطقة .

* يرتبط أمن الخليج ارتباطا وثيقا بثلاث قضايا امنية في المنطقة وهي الحرب العراقية الايرانية ، الصراع العربي الاسرائيلي والحرب الاهلية اللبنانية .

* ان أمن الخليج هو جزء لايتجزأ من الامن القومي العربي وان الدفاع عنه هو مسؤولية شعوب وبلاده في المقام الاول وهو قضية اقليمية وتنموية ولاينبغي ان ينظر له كجزء من التنافس الدولي بين القوتين الاعظم وان الخطر الحالي على أمن الخليج العربي اليوم هو في استمرار الحرب العراقية / الايرانية واخطار اتساع نطاقها الاقليمي وتصاعدها .

٢) الدكتور عبد الله النفيسي / الباحث الكويتي المعروف ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت سابقا .

حيث ذكر في بحثه الخليج العربي بين البعدين العربي والاسلامي .

* ان معظم دول الخليج (المدن – الدول) تمر في مرحلة انتقال من القبيلة الى الدولة وهذه المدن – الدول تنبه حتى الآن من العبور أو مسؤولياته وديناميكياته وكوارثه الدولية في الخليج العربي قشر القبيلة هي اللب والحقيقة ولا تزال هي اللبب والحقيقة . هذا التجاذب بين البداوة والمعاصرة افرز مدرسة في الحكم والسياسة والعلاقات هي مدرسة الانجلو بدو ، عبارة عن توليفه غير متناسقة المقادير بين البداوة والمعاصرة .

التجاذب الملحوظ بين التطور الاجتماعي بكل دفعه وزخمه وبركانية من جهة والمحافظة السياسية بكل استيائها واحتشامها وترددها وتمنعها خلفها ذلك التجاذب بين التطور الاجتماعي من جهة والمحافظة السياسية من جهة اخرى افرز ضربا من ضروب الباطنية السياسية في دول الخليج العربية ، والتي ابرز ظواهرها تلك الروح المحلية الصرفة .

التجاذب الملحوظ في مسألة الجنس والاقامة :

ذكر الباحث ان السكان الاصليين اي المواطنين في بعض الدول الخليجية العربية لاتتعدى نسبتهم من اجمالي السكان ١٧٪ ونتوقع ان تنخفض هذه النسبة مع اطراد ومضاعفة نسبة استيراد العمالة الاجنبية بالرغم من هذه الندرة السكانية وما ينشأ عنها من مخاطر أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية فأن الحلول التي يطرحها العقلاء بضرورة ادماج العناصر العربية الكفؤة والعمالة العربية الماهرة تلاقي معارضة من تيار متمسك بالروح المحلية الصرفة لايرى ابعد من الحاصل الناجز .

التجاذب الملحوظ بين الاستهلاكية والانتاجية : فطبقة الوكلاء التجاريين ووكلاء الاستيراد وهي ذات نفوذ سياسي في دول الخليج العربية تؤيد بقوة مايسمى بـ (حرية التجارة) وهي في منطقتنا تعني عمليا حرية رفع الاسعار وحرية استغلال المستهلك .

٣) فيليب ستوردارد ، مدير مركز دراسات الشرق الاوسط ، واشنطن .

ورد في دراسته حول علاقة الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي وابعادها المستقبلية .

* تبني الولايات المتحدة سياسة الدعامتين (ايران والسعودية) في مرحلة السبعينات وقد عكست تلك السياسة نظرة الولايات المتحدة للاهمية الاستراتيجية والمصالح الاقتصادية مع كل من ايران والسعودية وكما ان التعاون بين هاتين الدولتين في الدفاع عن الخليج العربي عد امرا حاسما في التصدي لتوسع التطرف العربي تحت رعاية السوفيت ... وبهذا لن يكون هناك مايسمى (بفراغ القوة) .

* انبثقت ايران دعامة رئيسية من دعامتي السياسة الامريكية في الخليج كما عكس هذا الشاه تحويل ايران الى قوة متفوقة في المنطقة ... واعتقد بأن التعهدات الامنية الامريكية لايجوز الاعتماد عليها وانه على ايران من وجهة نظر الشاه ان تعتمد على قوتها العسكرية .... وقد كانت لديه الاموال التي يفعل بها ذلك والقيادة الامريكية التي توافقه . والواقع ان الشاه من وجهة نظر واشنطن كان اهم زعيم في الخليج العربي وقد استمر بهذا الوضع حتى ١٩٧٩ .

* اكد الباحث على مبدأ كارتر في السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي والذي نص على اية محاولة تقوم بها قوة خارجية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج العربي تعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية .. والذي سيواجه بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية ذلك المبدأ اكدته الادارة – الامريكية برئاسة ريغن .

* عندما اندلعت الحرب العراقية – الايرانية في ايلول ١٩٨٠ تنبأ كثير من محللي واشنطن بأن أيا من الطرفين لن يستطيع هزيمة الاخر كذلك افترض أن أيا من الدولتين ليس بقادر على تشديد الصراع وعلى اعلى المستويات لفترة طويلة . كما افترض صانعو السياسة ايضا ان الصراع سيبتعد ويتحول الى حرب استنزاف .

* وعلى المدى القصير فأنه يصعب التكهن بكيفية الربط بين الصراع والمصالح الامريكية في الخليج العربي والخطوات الامريكية التي يمكن اتخاذها للتأثير على مجرى احداث الحرب العراقية – الايرانية ولكن ما هو الوصف الناجح في هذا الوضع ؟ في واشنطن ان الامر عادة يغلف بهدوء تحت ضغوط الاستعداد سواء . ولذا فأن التغيير الاخير من اهمال (الحياد) الى (الى الحياد النشط) هو كل ماتم ولكن التغيير نفسه ليس الا جزء من (منطقة رمادية) غير مغطاة (بسياسة قائمة) وفي ظل غياب استراتيجية سياسية وعسكرية متماسكة للخليج ككل . فأن الخيار العسكري يعد غالبا الوسيلة الوحيدة لملأ الاستراتيجية الغائبة .

٤) الدكتور عناد فواز الكبيسي ، كلية الآداب ، جامعة البصرة :

حيث ذكر في بحثه عن سياسة الاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي وابعادها المستقبلية :

* بالرغم من كل التقارير الغربية التي تؤكد حاجة الاتحاد السوفيتي الى نفط الخليج العربي في الثمانينات . ذلك ان دولة كالاتحاد السوفيتي تحقق اكتفاءً ذاتياً كاملا من النفط في الوقت الحاضر وتعنى بحاجة اوربا الشرقية من اضافة الى تصدير كميات كبيرة للخارج وتمتلك مايعادل ١٣٪ من المخزون النفطي العالمي وثلث الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي وتطور في الوقت نفسه مصادر مختلفة من الطاقة لايمكن ان تكون للفرضيات الغربية حول مطامع الاتحاد السوفيتي في السيطرة على الخليج العربي انطلاقا من رغبته في السيطرة على الخليج العربي انطلاقات من رغبته في السيطرة على منابع النفط في الأمد المنظور اية اسس واقعية .

* ان الابعاد الاستراتيجية السوفيتية تجاه منطقة الخليج العربي لايمكن فصلها عن استراتيجية الاتحاد السوفيتي في الميحط الهندي ، حيث ان الخليج العربي يحاذي المحيط الهندي فأن ازالة التوتر في هذه المنطقة سيحسن الوضع في المحيط ككل لذلك يصح القول انه ولفترة طويلة من الزمن لم تكن هنالك استراتيجية منفصلة وواضحة للاتحاد السوفيتي تجاه منطقة الخليج بشكل خاص ولكنه بدأ يطور استراتيجية مجددة تجاه هذه المنطقة فقط في عقد السبعينات وتبلورت في المبادرة المعروفة للرئيس السوفيتي الاسبق ليونيد برجنيف لعام ١٩٨٠ والتي شكلت فيما بعد اساساً للاستراتيجية السوفيتية الجديدة تجاه منطقة الخليج العربي .

* وفيما يتعلق بالحرب العراقية – الايرانية فأن السوفيت وانطلاقا من حرصهم على الموازنة في سياستهم تجاه الدولتين وعدم التفريط بأي منهما اخطأوا حساباتهم باعلانهم الحياد في هذا النزاع .. ولكنهم سرعان ما اكتشفوا ان الحياد بين الحق والباطل هو الباطل بعينه . فقاموا باصلاح خطيئتهم وان كان ذلك ببطء واتخاذ الموقف الصحيح من خلال ادانتهم للموقف الايراني المتعنت تجاه انهاء القتال والجلوس الى مائدة المفاوضات التي يرى السوفيت انها الطريق السليم لحل النزاع .

٥) السيد ادورد مورتمر ، المحرر في جريدة التايمز اللندنية :

حيث عبر في دراسته عن سياسة الدول الاوربية العشر في منطقة الخليج العربي وابعادها المستقبلية على :

* ان الحكومات الاوربية ترى ان النظر على أمن الخليج العربي يتأتى من تهديد الهزات الداخلية وعلى هذا الاساس ساد الشعور بأن أية اجراءات عسكرية بين اتخاذها من الخارج سوف تؤدي الى زيادة مخاطر الاستقرار لا أن تقللها .

* ومع ذلك فأن الحكومات الاوربية ظلت من الناحية العملية راغبة في بيع السلاح الى حكومات الخليج وذلك بهدف مساعدة صناعة السلاح الداخلية في بلادهم (أي الدول الاوربية) وتمشيا مع الاعتقاد بأنه من الافضل ان يتم تجهيز دول الخليج للدفاع عن نفسها بدلا من الاعتماد على الآخرين .

* ان اوربا الغربية – التي تشكل مجتمعة احدى القوى الاقتصادية الكبرى في العالم والتي تزعم انها تتحدث بصوت واحد في الشؤون الدولية ليس لديها في الواقع شيء ذو مغزى تطرحه جماعيا بشأن منطقة الخليج العربي – يتفق الجميع على انها تمثل اهمية كبيرة لأمن اوربا وسلامتها الاقتصادية .

٦) الدكتور عبد الامير العبود ، استاذ مساعد في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة :

ذكر في بحثه حول سياسة اليابان في منطقة الخليج العربي وابعادها :

* ان مايميز اليابان عن بقية الدول الرأسمالية الكبرى بالنسبة لاقطار الخليج العربي بالذات هو ان اليابان لم تملك مصالح استعمارية في منطقة الخليج العربي ، وهي اجمالا تتجنب الخوض في غمار الصراعات السياسية التي تتعرض لها منطقة الشرق الاوسط .

* لو تأملنا حجم المصالح اليابانية في منطقة الخليج العربي من امدادات نفطية وتبادل تجاري وعقود اعمال والشركات المشتركة والتعاون في مجال الاستثمار المالي . لأدركنا أن لليابان مصالح اقتصادية واسعة لاتستطيع التفرد بها وان هذه المصالح هي ورقة رابحة بيد اقطار الخليج العربي للتصرف مع اليابان باتجاه القضايا العربية الملحة .

* واذا ماارادت الدول العربية الخليجية ان تستثمر ثقلها الاقتصادي لجذب اليابان نحو تفهم قضاياها العامة فأن عليها ان تضع استراتيجية بعيدة الامد واضحة المعالم بشأن مستقبل العلاقات اليابانية – الخليجية وارسائها على اساس من التكافؤ المشترك واستثمارها على الوجه الذي يضمن الاسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي .

٧) الدكتور حامد عبد الله ربيع ، رئيس قسم الدراسات السياسية والقومية بمعهد الدراسات العربية .

فقد ركز بحثه الامن ومشاكله في منطقة الخليج العربي على :

* ان الامن القومي مفهوم مشروع ومسلم به حيث توجد الجماعة القومية لانه احد مظاهر التعبير عن تلك الارادة القومية . انه احد ادوات المجتمع للدفاع عن كيانه ولايجوز التصور ان وجود الدولة القومية يعني اختفاء مفهوم الامن القومي .

* ان امن الخليج العربي هو جزء لايتجزأ من الامن القومي العربي ودول القلب العربية ذات الكثافة السكانية هي وحدها التي يقع عليها عبء الدفاع عن ذلك الامن ، وان على دول منطقة الخليج كان يجب ان تفهم بوضوح حقيقة المخاطر التي تهدد امنها وان تخطط تبعا لذلك مع دول القلب لتحيل الضعف الى قوة ..

* ان الحرب العراقية – الايرانية وكما تطورت حتى هذه اللحظة كانت